جامعة مدينة السادات

نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي

" مع دراسة تطبيقية "

إعـــداد

د / محمد موسى علي شحاتة

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كليـة التجارة – جامعة مدينة السادات

Mohamed.mousa@com.usc.edu.eg

٢٠١٩م – ١٤٤٠هـ

■ ملخص البحث:

تمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقديم نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي Financial Inclusion بأبعاده الثلاثة (الوصول، والإتاحة، والاستخدام)، وبيان تأثيره على معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية المصرية في ضوء مقررات بازل ٣ كمعايير تنظيمية دولية، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS . وتجسدت المنهجية البحثية في قيام الباحث بطرح دراسة نظرية وتطبيقية متكاملة لقياس هذا التأثير، حيث تم تنظيم خطة البحث في ستة محاور رئيسية لتحقيق أهدافه تمثلت في دراسة وتحليل ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي ، واستعراض الاطار المنهجي للشمول المالي وأثره على معدلات الأداء بالبنوك التجارية المصرية ، ومن ثم بيان محددات قياس الشمول المالي بالقطاع المصرفي من خلال تقديم نموذج مقترح، وكذلك تقديم قائمة مقترحة للإفصاح عن معلومات الشمول المالي في ضوء المعايير التنظيمية والمحاسبية ، وأخيراً استنتاج تأثير الشمول المالي على معدلات الأداء المصرفي من خلال الدراسة التطبيقية لعدد ستة من البنوك التجارية المصرية بواقع اثنين للقطاع العام ، واثنين للقطاع الخاص، واثنين لفروع البنوك الأجنبية، كما اختتم الباحث الدراسة التطبيقية بتناول مؤشرات الشمول المالي بالقطاع المصرفي ككل بخلاف البنك المركزي المصري وانعكاساتها على مؤشرات السلامة المالية.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج العلمية والتطبيقية أهمها: ارتكاز نجاح الشمول المالي على مدى تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي وتحسين أنظمة الائتمان وتسهيل أنظمة الضمانات، وأهمية وضع إطار واضح لتأسيس بنية تحتية مالية وشبكات متطورة في المناطق المهمشة، كما تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية من حيث الملكية بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي وذلك لصالح البنوك العامة يليها الفروع الأجنبية ثم البنوك الخاصة، وكذلك من حيث تحسين الأداء المصرفي خاصة فيما يتعلق بصافي العائد على متوسط حقوق الملكية كأحد مؤشرات الربحية، وكذلك إجمالي القروض/ إجمالي الودائع كأحد مؤشرات السيولة. فضلاً عن وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي بأبعاده المختلفة وتحسين معدلات الأداء المصرفي بهذه البنوك من حيث: مؤشرات الربحية ، والسيولة ، ومؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية محل الدراسة، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠١، و ٠,٠٥، وأخيراً ضرورة قيام البنك المركزي كسلطة إشرافيه ورقابية بإلزام البنوك بنشر المعلومات الكمية والنوعية عن الشمول المالي بانتظام وعلى أساس موحد ومناسب، بحيث يسهل الوصول إليها والتحقق من أدائها المالي ومدى تعرضها للمخاطر، وذلك وفقاً لما أقرته لجنة بازل ٣ بالمبدأ رقم ٢٨ " متطلبات الإفصاح والشفافية ".

■ الكلمات الدالة: الابتكارات المالية، ابتكارات التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، معدلات الأداء المصرفي.

A proposed accounting Model for Measurement and Disclosure of information Financial Technology Innovations as a basis for Enhancing Financial Inclusion and its Impact on Banking Performance Rates :With an Applied Study

- **Abstract :**

The main objective of the research is to provide a proposed model for measuring and disclosing the innovations of financial technology as a basis for enhancing financial inclusion in its three dimensions (accessibility, availability and use) and its impact on the performance rates of the Egyptian commercial banks in the light of Basel III decisions as international regulatory standards, The Central Bank of Egypt as supervisory authority and the International Financial Reporting Standards (IFRS). The research plan was organized in six main axes to achieve the goals of studying and analyzing the innovations of financial technology as a basis for enhancing the financial coverage, and reviewing the methodological framework of financial coverage and its impact on the performance rates in the Egyptian commercial banks , And then specify the parameters of measurement of financial inclusion in the banking sector through the submission of a proposed model, as well as the submission of a proposed list of disclosure of financial inclusion information in the light of the regulatory standards and accounting, Finally, the impact of financial inclusion on banking performance rates was determined through the applied study of six Egyptian commercial banks, two for the public sector, two of the private sector and two branches of foreign banks. The researcher concluded the study by addressing the indicators of financial coverage in the banking sector as a whole, as opposed to the Central Bank of Egypt and its impact on financial safety indicators.

The researcher reached a number of scientific and applied results, the most important of which is as follows: The success of financial inclusion was based on the development of the infrastructure of the banking system, the improvement of credit systems and the facilitation of collateral systems, the importance of establishing a clear framework for the establishment of financial infrastructure and advanced networks in the marginalized areas, Among commercial banks in terms of ownership on the activation of the requirements of financial inclusion for the benefit of public banks followed by foreign branches and private banks, as well as in terms of improving the performance of banking, especially in terms of net return on average equity as a profit index, Total loans / total deposits as a liquidity indicator As well as the presence of a significant effect between the activation of the requirements of financial inclusion in various dimensions and improve the performance rates of banking in these banks in terms of: indicators of profitability, liquidity and quality indicators of assets in commercial banks under study, all of them are statistically significant at 0.01 and 0.05 Finally, the Central Bank as an supervising authority should be responsible for supervising and supervising banks to publish quantitative and qualitative information on financial inclusion regularly and on a uniform and appropriate basis so as to facilitate access to and verify their financial performance and risk exposure and Transparency ".

- **Keywords:** Financial Innovations, financial technology innovations, Financial Inclusion, Banks Performance Rates.

أولاً : الإطار العام للبحث

١- مقدمة البحث:

شهد القطاع المصرفي المصري في الآونة الأخيرة تطور سريع ومستمر تجسد في طرح أفكار ومقترحات وتطبيق آليات تعرف بـ " الابتكارات المالية Financial Innovations " والتي تسهم في زيادة وتيرة الاستثمار بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حتى أصبحت جزء لا يتجزأ من النمو الاستثماري الذي يصيب الشركات الناشئة والتي تعمل جاهدة على تدعيم عوامل المنافسة بقوة في القطاع المالي والمصرفي. حيث تمارس الابتكارات المالية دوراً كبيراً ومتزايداً في أنشطة وخدمات القطاع المالي بشكل عام، والجهاز المصرفي على وجه التحديد من خلال التخلص من المشاكل الناتجة عن العمليات المصرفية التقليدية والاستفادة من الوقت المهدر، ودقة الأعمال، وسرعة الانتشار، والوصول إلى الفئات المهمشة والتي لا تستفيد من الخدمات التقليدية للبنوك التجارية(Babu,2015;Buchak & Seru, 2017).

وانطلاقاً من أن الابتكارات المالية بما تتضمنه من أدوات وآليات وخدمات تكنولوجية مستحدثة تمثل الركيزة الأساسية في تنمية الاستثمارات المالية الحالية والمرتقبة لكافة الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يعرف بالشمول المالي Financial Inclusion والذي أصبح أحد أهم المفاهيم التي حظيت مؤخراً باهتمام المنظمات الدولية والبنوك المركزية على المستوى الدولي، ولم يكن البنك المركزي المصري بمعزل عن هذا الاهتمام حيث أطلق عام ٢٠١٠م المبادرة الأولى لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز وتشجيع البنوك على التوسع في تمويل هذا القطاع عن طريق إعفاء البنوك نسبة من الاحتياطي مقابل منح القروض للمشروعات التي يتراوح رأسمالها بين ٢٥٠ ألف جنيه وخمسة ملايين جنيه، ويتراوح إجمالي مبيعاتها بين مليون جنيه و ٢٠ مليون جنيه. كما قدم عام ٢٠١٦ مبادرة تهدف إلى توجيه البنوك المصرية إلى زيادة التمويل المقدم لهذه المشروعات بحيث تصبح نسبة تمويلها ما لا يقل عن ٢٠% من إجمالي محفظة القروض في البنوك خلال السنوات الأربعة القادمة، وذلك من خلال سعر فائدة تنافسي يصل إلى ٥%، فضلاً عن إلزام كافة البنوك بإنشاء وحدات متخصصة لتوفير كافة الخدمات المالية لهذه المشروعات، ومن الجدير بالذكر أن البنك الأهلي المصري قد قام بضخ حوالي ٤٩ مليار جنيه مصري لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ إطلاق هذه المبادرة وحتى يوليو ٢٠١٧م (البنك الأهلي المصري،٢٠١٨؛Alex Bank,2017).

واتساقاً مع الدور الفعال الذي تمارسه ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، أصدرت لجنة بازل٣ للرقابة المصرفية وثيقة إرشادية في مارس ٢٠١٦ بشأن المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة بخصوص التنظيم والاشراف على المؤسسات المالية المرتبطة بالشمول المالي، واستهدفت هذه الوثيقة دعم المشرفين بالضوابط والأطر الرقابية للتغيرات والابتكارات في المنتجات والخدمات المالية المقدمة عبر القنوات الرسمية من خلال ١٩ مبدأ من أصل ٢٩ مبدأ

تضمنتها الوثيقة، والتي تعد المعيار الواقعي للحكم الموضوعي والاشراف على البنوك والأنظمة المصرفية (BCBS,2016).

وكنتيجة حتمية للتوسع في استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية من قبل الأفراد والمؤسسات كمرتكز لتعزيز الشمول المالي الذي اقترن بالعديد من العوامل أهمها: ضخامة الأموال المستثمرة، وتنوع الأصول المستخدمة (ملموسة وغير ملموسة)، وتعدد الخدمات المقدمة، وتنوع التكاليف والايرادات. والتي بدورها تُفرز مشكلات محاسبية عديدة على رأسها كيفية القياس والافصاح عن هذه الابتكارات المالية كدعائم رئيسية للشمول المالي ومدى انعكاساتها على معدلات الأداء المصرفي، سعياً نحو توفير معلومات موضوعية وملائمة للمستفيدين سواء من الأطراف الداخلية و/أو الخارجية.

وفي ضوء ما سبق يستهدف الباحث تقديم نموذج مقترح للقياس والافصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وبيان تأثيره على معدلات الأداء المصرفي المصري، استناداً إلى المعايير التنظيمية الدولية المتمثلة في مقررات بازل ٣، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية، وكذلك متطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS، مع تقديم دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية.

٢- مشكلة البحث :

يقوم الشمول المالي Financial Inclusion على تقديم الخدمات المصرفية إلى كافة الفئات بالمجتمع وخاصة الفئات ذات الدخول المنخفضة والمهمشة بتكلفة معقولة وجودة مرتفعة بما يمكنهم من التعامل مع القنوات المالية الرسمية كالبنوك وشركات التأمين وهيئات البريد وغيرها من المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية. وقد أسهمت التكنولوجيا المالية والرقمية بشكل عام وانتشار الهواتف الذكية بوجه خاص في وصول الخدمات المالية إلى العملاء الذين يصعب الوصول إليهم (الفئات المهمشة ماليا Underprivileged) والمؤسسات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك في إطار التوازن بين التكلفة المنخفضة والمخاطر المتدنية والجودة المرتفعة(Kumar,2018).

وفي سياق اعتماد الحكومة المصرية برامج مختلفة لتوسيع نطاق المعاملات غير النقدية من خلال إدخال الأنظمة الالكترونية في العديد من الجهات الحكومية واتخاذ العديد من التدابير والإجراءات التحفيزية لتشجيع الوصول المالي Penetration accounts والتي سجلت ٣٣ % من البالغين المصريين عام ٢٠١٧م في ضوء المؤشرات العامة للقطاع المصرفي. وتفعيلاً لمحاور استراتيجية البنك المركزي المصري بشأن تعزيز الشمول المالي والتي أهمها ما يلي:

- العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية ملائمة.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة لقياس مستويات الشمول المالي بجانبي العرض والطلب للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قيام البنوك بتطوير خدمات ومنتجات تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع.
- الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية، وتعزيز نشر الخدمات المالية الرقمية.

- ابتكار منتجات وخدمات جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الاقراض والتمويل.
- التشجيع على المنافسة بين البنوك عن طريق توفير المزيد من الخيارات المتاحة للعملاء مع تقديم تلك الخدمات بجودة عالية وتكاليف معقولة.

وعلى الرغم من تناول محاور الاستراتيجية أهمية قياس مستويات الشمول المالي وتعزيز نشر الخدمات المالية للمستفيدين، إلا أن الدراسات والبحوث المحاسبية لم تتطرق إلى وظيفتي القياس والافصاح عن محددات الشمول المالي، وتأكيداً على أهمية وجود نماذج موضوعية ومؤشرات دقيقة لقياس مستويات الشمول المالي وفق أطر ومعايير واضحة، وضرورة تبني أساليب مناسبة للإفصاح عن هذه النماذج والمؤشرات ضمن التقارير المالية التي تصدرها البنوك التجارية، ودورها في توفير معلومات مالية وغير مالية تسهم في تقييم الأداء المصرفي من قبل مساهمي البنوك وإدارتها التنفيذية فضلاً عن قيام السلطات والأجهزة الرقابية(البنك المركزي المصري) بتحليلها للاطمئنان على سلامة القطاع المصرفي.

ومن ثم تتجسد مشكلة البحث في دراسة وتحليل تأثير الشمول المالي **Financial Inclusion** بأبعاده الثلاثة(الوصول إلى الأسواق، وإتاحة الخدمات المالية، والاستخدام من قبل الفئات المستفيدة) على معدلات تحسين الأداء المصرفي، وتقديم نموذج محاسبي مقترح يجسد أهم مؤشرات قياس الشمول المالي سواء بشكل كمي و/أو مالي، وآليات الإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات مقررات بازل٣ كمعايير دولية للرقابة المصرفية، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية، فضلاً عن متطلبات معايير التقارير المالية الدولية **IFRS** مع تقديم دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١. ما هي طبيعة ومحددات الشمول المالي ؟ وماهي مؤشرات قياسه وآليات الافصاح عنه في ضوء المعايير التنظيمية بازل٣ والمحاسبية **IFRS** ؟
٢. ما هي طبيعة وأهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المصرية ؟
٣. إلى أي مدى توجد فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية (عامة – خاصة – فروع أجنبية) بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحسين معدلات الأداء المصرفي ؟
٤. هل يؤثر تفعيل متطلبات الشمول المالي على تحسين معدلات الأداء بالبنوك التجارية المصرية من حيث مؤشرات (الربحية – السيولة – جودة الأصول)؟
٥. هل يمكن بناء نموذج مقترح للقياس والافصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المصرية ؟

٣- عرض وتحليل الدراسات السابقة:

يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة من حيث ارتباطها بمتغيرات البحث تمهيداً لاشتقاق فروض البحث والتأكيد على أهميته، وذلك على النحو التالي :-

٣/١- دراسات تناولت ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي:

استهدفت دراسة (González-Páramo,2017) تحليل الفوائد المحتملة لرقمنه Digitization التمويل، والمخاطر الجديدة التي قد تطرحها البنى التحتية الرقمية، ونماذج الأعمال التجارية ونماذج التوزيع ومتطلبات العملاء، والاستجابة التنظيمية والإشرافيه المتوقعة. ويعرض النموذج الرقمي الجديد مخاطر جديدة فيما يتعلق بالأمن الرقمي، وحماية المستهلك، والاستمرارية التشغيلية والغش والاحتيال من بين أمور أخرى، وأكدت الدراسة على أن كافة هذه المتغيرات ليست مشمولة بالكامل بالنهج الإشرافي والتنظيمي التقليدي. وانتهت الدراسة إلى ضرورة وجود إطار تنظيمي وإشرافي متجدد يجسد إمكانات الابتكار الرقمي ويجعل النظام المالي أكثر مرونة في مواجهة الأزمات في المستقبل، وينبغي أن تستند الاستجابة على الأقل إلى أربعة ركائز: سياسات محددة جيداً بشأن التحكم في المخاطر التكنولوجية الجديدة وإدارتها في القطاع المالي، وإطلاق مراكز وحلقات الابتكار التكنولوجي، وإنشاء بيئات تكنولوجيه آمنة خاضعة للإشراف وفقاً لتجارب السوق، واكتساب مهارات رقمية جديدة وعقليات تعاونية للقائمين على التنفيذ.

وبالنظر إلى الإمكانات المتنامية للابتكارات التكنولوجية تناولت دراسة (Khan,2017) أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية، ونطاق الخدمات التي يتم تقديمها لعملاء التجزئة والشركات على حد سواء والتي تغطي مختلف المنتجات المالية. حيث تم مناقشة العديد من الخدمات المبتكرة المستخدمة في الصناعة المصرفية بالتفصيل مثل آلة الصراف الآلي، الخدمات المصرفية عبر الهاتف، أنظمة الدفع الإلكترونية، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. وعرضت الدراسة الإصلاحات المصرفية الهندية باختصار حيث أن إصلاحات القطاع المصرفي بالمرحلة الثانية أعطت أهمية كبيرة للتحديث والتطوير التكنولوجي وتمثلت أهم التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية في كيفية الموائمة مع الابتكارات التكنولوجية. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أنه بدون التكنولوجيا لا يمكن للصناعة المصرفية أن تفكر في التنمية والتوسع أو المزيد من استراتيجيات النمو في عالم الأعمال التنافسي الحالي. وتحتاج البنوك إلى الاستفادة من التكنولوجيا بشكل اختياري لزيادة الشمول المالي، وتحسين إنتاجيتها وكفاءتها، وتقديم منتجات وخدمات فعالة من حيث التكلفة، وتوفير خدمة عملاء أكثر سرعة وكفاءة وملائمة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي.

في حين استهدفت دراسة (Rajapathirana & Hui,2018) الكشف عن العلاقة بين قدرة الابتكارات المالية ونوعها والجوانب المختلفة لأداء المؤسسات بما في ذلك محددات الابتكار المالي ومتطلبات السوق والأداء المالي على أساس دراسة تجريبية تغطي صناعة التأمين في سريلانكا. حيث تم اختبار إطار البحث الذي تم تطويره في هذه الدراسة على عينة ٣٧٩ من كبار مديري شركات

التأمين. وقد قدم هذا النموذج دليلاً يؤكد العلاقة بين قدرات الابتكار المالي، جهود الابتكار، والأداء. إن الإدارة الفعالة لقدرات الابتكار يمكن أن تساعد على تحقيق نتائج ابتكارات أكثر فاعلية لتوليد أداء مالي أفضل لشركات التأمين.

بينما سعت دراسة (السيد؛ محمد، ٢٠١٨) إلى تحليل فرص ومخاطر التكنولوجيا المالية باستخدام تحليل SWOT analysis والكشف عن أهم مؤشرات قياس التكنولوجيا المالية وعلاقتها بمحددات الشمول المالي سعياً نحو استخلاص أهم محاور الاستفادة من فرص التكنولوجيا المالية في القطاع المالي المصري. وخلصت الدراسة إلى أن الأسواق الهامشية والصغيرة تعاني من نقص في الخدمات المالية واستخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية حيث أن البنوك المصرية أبدت اهتماماً بالمدفوعات غير النقدية والتحويل المالي إلا أنها مازالت محدودة حتى الآن على الرغم من اتخاذ العديد من الإصلاحات التنظيمية والاستقرار الاقتصادي والعدد الكبير من العملاء غير المتعاملين مع البنوك تمثل فرصة حقيقية لريادة عملية نشر الخدمات المالية.

٢/٣- دراسات تناولت الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي:

استهدفت دراسة (Kumar,2018) بيان أوجه الاختلاف بين الشمول المالي والاستبعاد المالي حيث يشير مفهوم الشمول المالي إلى تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة لمجموعات واسعة من المجموعات المهمشة ذات الدخل المنخفض ويمكن إبراز أهم محددات الشمول المالي بالقطاع المصرفي بكل من (عدد الفروع، عدد حسابات الإئتمان، مبالغ الائتمان غير المسددة، عدد حسابات الإيداع، مبالغ الإيداعات ، عدد الموظفين)، بينما يشير الاستبعاد المالي إلى الخدمات المصرفية المرفوضة أو التي يتجاهلها الجمهور حيث تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع تكاليف التعامل النقدي والتأخير في التحويلات المالية التي تدفعها إلى الاستبعاد الاجتماعي والمالي. وأكدت الدراسة على أهمية تبني الحكومات والمؤسسات المالية مفهوم الشمول المالي وبيان مزايا تطبيقه لكل من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك بالنسبة للمؤسسات التي تقدمه، مع ضرورة وجود اطار تنظيمي ومحاسبي وإشرافي يضمن نجاح سياسات الشمول المالي.

وتناولت الوثيقة الارشادية لمقررات بازل٣ (BCBS,2016) المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية فيما يتعلق بالتنظيم والاشراف على المؤسسات المالية المرتبطة بالشمول المالي والتوسع في التمويل الصغير، وقد أكدت تلك المبادئ على أهمية تعزيز الشمول المالي من جانب المؤسسات المالية بوجه عام والمصرفية على وجه التحديد بما يضمن تحقيق العديد من المزايا أهمها: نشر مفاهيم موحده للرقابة المصرفية، ودعم الترابط بين البنوك التجارية وبعضها البعض محلياً واقليمياً ودولياً، وتعزيز التعاون فيما بين السلطات الرقابية للمصارف والمؤسسات المالية والأسواق المالية وشركات التأمين، وأخيراً فتح المجال أمام السلطة الرقابية في امكانية وضع إستراتيجية لتحسين معدلات أدائها.

كما عرضت دراسة أعدها بنك الإسكندرية (Alex Bank,2017) الخطوات الرئيسية التي تبنتها الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية للحد من الاعتماد على المعاملات النقدية حيث تم تأسيس المجلس الوطني للمدفوعات عام ٢٠١٧م بهدف الحد من استخدام الأوراق النقدية خارج النظام المصرفي، وتحفيز استخدام المدفوعات الالكترونية. كما تم إصدار لوائح جديدة تعرف بلوائح خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، حيث تسمح هذه اللوائح الجديدة لعملاء البنوك نقل أو استلام الأموال والتحويلات من حساباتهم الخاصة باستخدام هواتفهم الذكية. كما وقعت الحكومة المصرية مذكرة تفاهم مع شركة فيزا وهى شركة تكنولوجيا للمدفوعات العالمية لتمكين وصول المدفوعات الرقمية للإعانات الحكومية إلي ٢٢ مليون أسرة مصرية. وأكدت تلك الدراسة على قيام البنك المركزي المصري بإنشاء وحدة الشمول المالي تستهدف تعزيز ودعم الشمول المالي في مصر من حيث توفير أسس موضوعية لتنظيم عمليات الشمول المالي وقياسها بشكل موضوعي واستخلاص مؤشرات كافية لتقييمها واجراءات فعالة للرقابة عليها فضلاً عن إنشاء إدارة مركزية مستقلة لحماية مستهلكي الخدمات المالية.

وقد كشفت دراسة (عبد المتعال،٢٠١٨) عن دور نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات في تفعيل متطلبات الشمول المالي في إطار رؤية مصر المستقبلية ٢٠٣٠، واعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات وبين تفعيل متطلبات الشمول المالي وذلك بالارتكاز على كل من : كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات، ودقة المعلومات المحاسبية المستخدمة، ومدى ملائمة البرامج والأدوات المستخدمة في تقديم خدمات الشمول المالي، وكذلك معرفة وثقافة مستخدمي خدمات الشمول المالي.

وفي هذا السياق تناولت دراسة (عطية،٢٠١٨) تفعيل متطلبات الشمول المالي من خلال استخدام الحوسبة السحابية وتأثير ذلك محاسبياً، حيث استهدفت الدراسة بيان الاطار المفاهيمي للشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي من جهة وتحسين الأداء المصرفي من جهة أخرى. وأكدت الدراسة على ضرورة تعزيز الشمول المالي من خلال استخدام الحوسبة السحابية التي تدعم تقديم الخدمات المالية في كافة المجالات ولكافة الأفراد والمؤسسات باعتبارها أحد تقنيات تكنولوجيا المعلومات، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود تأثير مباشر لتفعيل متطلبات الشمول المالي باستخدام الحوسبة السحابية على مقومات النظام المحاسبي وخاصة فيما يتعلق بضرورة انشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منصات الاقراض المتوفرة في السوق مثل الاقراض وتمويل التجارة عبر الانترنت.

في حين تناولت دراسة (Siddik et al.,2018) تحقيقات تجريبية حول ما إذا كان الشمول (الإدراج) المالي يسهم في الاستقرار المالي ككل وتحسين معدلات الأداء بالمؤسسات التي تتبنى استراتيجيات الشمول المالي، حيث تم قياسه بواسطة مقياس Z، حيث تظهر النتائج القوية بناءاً علي استخدام تقييم بيانات اللحظية في GMM والتي أوضحت أن متغيرات الشمول المالي التي تم قياسها بعدد المقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المقترضين ونسبة القروض غير المسددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض لها مساهمات إيجابية كبيرة في الاستقرار المالي. وتشير النتائج أيضا إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والسيولة، ونسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي هي إيجابية ونسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص والأزمة المالية ترتبط ارتباطا سلبيا بالاستقرار المالي . كما تكتسب النتائج التجريبية لهذه الدراسة أهمية أكبر لصانعي السياسة حيث أنها تستدعي اهتمام الحكومات وصانعي السياسات للاضطلاع بهذه السياسات لتسريع تحقيق الشمول المالي والذي يؤدي بدوره إلى استقرار مالي أكبر.

في حين استهدفت دراسة (Chai et al.,2018) قياس الشمول المالي للعمليات غير الرسمية من خلال مستوى نشاط الإقراض لدى العملاء التي تمارس أنشطتها في إطار القطاع المالي غير الرسمي، وتختلف هذه الدراسة عن سائر الدراسات الأخرى التي تناولت محددات الشمول المالي من المنظور التقليدي (العمر، الدخل، النوع، مستوى التعليم، المخاطر). وتقدم هذه الدراسة ثلاثة أبعاد أخرى هي الشبكات الاجتماعية، والقرب من المؤسسات الرسمية، والتفاعل بينهما، وذلك بهدف إزالة القيود الائتمانية عن طريق تفعيل آليات الشمول المالي.

وأخيراً تناولت دراسة (واصل، ٢٠١٨) دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً في تفعيل متطلبات الشمول المالي كأحد الدعائم الأساسية لتحقيق استراتيجية مصر ٢٠٣٠، حيث اعتمدت الدراسة على المسح الميداني لعينة مكونة من ١٠٠ مفردة للعاملين بالإدارة المالية بالبنوك التجارية المصرية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن استخدام التكنولوجيا في مجال المحاسبة جعلها أكثر أهمية بالنسبة لمتخذي القرارات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، والتأكيد على أن المحاسب يعد أهم مقومات تكنولوجيا المعلومات المحاسبية حيث تظل الاستفادة من النظم التكنولوجية بشكل عام ولا سيما في تعزيز الشمول المالي مرهونة بقدرة المحاسب على استخدامها، وكذلك أكدت الدراسة على أهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية التي تستعين بها البنوك في تطوير نظمها المحاسبية والادارية التي تمكنها من تعزيز متطلبات الشمول المالي وجني مزيد من الأرباح في ظل صناعة مصرفية شديدة التنافسية.

٣/٣- دراسات تناولت دور الشمول المالي في تحسين معدلات الأداء بالبنوك التجارية:

قدمت دراسة (Ahmed et al.,2017) تحليل للعلاقة بين تطبيق سياسات الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي للبنوك التجارية التي تعد الركيزة الأساسية لتنفيذ هذه السياسات، ومن خلال فحص عدد ٢٦٠٠ بنك خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٢. وكشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية بين قيام البنوك بتنفيذ استراتيجيات وسياسات الشمول المالي وبين تحقيق معدلات أداء

تضمن نجاحها واستقرار القطاع المصرفي ككل، كما أكدت الدراسة على وجود تأثير ايجابي لهذه العلاقة في البنوك التي تقدم خدماتها بشكل جيد وتكلفة أقل وتسعى دائما إلى التوسع في خدمة عملائها، وقد أوصت الدراسة بأهمية قيام البنوك بتعزيز الشمول المالي ليس لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فحسب وإنما لتحقيق معدلات ربحية أعلى تضمن استمراريتها وتحافظ على الاستقرار المالي بالقطاع المصرفي ككل.

وقد استهدفت دراسة (Shihadeh et al.,2018) الكشف عن العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك في اقتصاد الأردن باستخدام بيانات سنوية من خلال ١٣ بنكًا تجاريًا لسلسة زمنية من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤م. حيث تم قياس الأداء من إجمالي الدخل والعائد على الأصول لهذه البنوك. كما تم استخدام ستة معايير مختلفة للشمول المالي شملت الاعتمادات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والودائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد خدمات أجهزة الصراف الآلي، وعدد بطاقات الائتمان، والخدمات الجديدة. وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك تأثير معنوي للشمول المالي على الأداء البنكي عند قياسه بإجمالي الدخل، والعائد على الاستثمار، كما ساهم الشمول المالي في تعزيز أداء البنوك.

كما تناولت دراسة (إبراهيم؛ الصعيدي ، ٢٠١٨) أثر مقررات بازل٣ على قيمة البنك لتعزيز استقرار الشمول المالي وذلك من خلال الكشف عن الأثار المترتبة على التطبيق التدريجي لمقررات بازل٣(رأس المال، الربحية، السيولة، والمخاطر) على قيمة البنك مع توضيح العلاقات المتداخلة بين مقررات بازل٣ ومتطلبات الشمول المالي. وقامت الدراسة بالتطبيق على عينة من البنوك المصرية قوامها ١٣ بنك وتمثلت فترة الدراسة من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٧، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمقررات بازل٣ على قيمة البنك مقاسة بمؤشر Tobin's Q، في حين لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمقررات بازل٣ على القيمة السوقية للبنك، وكذلك وجود علاقة عكسية لمعيار كفاية رأس المال ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول على قيمة البنك، وأخيراً أهمية تعزيز الشمول المالي وفقاً لمتطلبات بازل٣ ودوره في تعظيم قيمة البنك.

في حين تناولت دراسة (Yao et al.,2018) تحديد تأثيرات الابتكارات التكنولوجية للدفع كمرتكز لتعزيز الشمول المالي على أداء البنوك التجارية . كما تم تناول تأثير الابتكار التكنولوجي على تطور الصناعة المصرفية لتوضيح ما إذا كان الابتكار التكنولوجي يدعم المزايا الصناعية المصرفية أو يحفز عملية التطوير والتنمية الصناعية بالمؤسسات المالية. حيث استخدمت الدراسة نموذج الانحدار التلقائي (VAR) لتحليل تأثير الدفع عن طريق الإنترنت (TPP) على الصناعة المالية التقليدية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٤م. وأشارت النتائج التجريبية إلى أنه في الصين، كانت لمدفوعات الطرف الثالث علاقة ارتباط إيجابية مع قدرات خلق القيمة لدى الصناعات المالية التقليدية، وهذه العلاقة تميل إلى أن تكون مستقرة، كما أن الابتكارات التكنولوجية لدفع الخدمات المالية في الاقتصاديات الناشئة، مثل الصين، له أثر واضح في تطوير الصناعة المالية وتعجيل تطور الصناعة الصينية.

وفي هذا السياق كشفت دراسة (عثمان؛ صالح، ٢٠١٨) عن تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنك من خلال تحسين معدلات الأداء، حيث قامت الدراسة بفحص تأثير التوسع في تمويل الأفراد (تمويل عقاري، شخصي، بطاقات ائتمانية...الخ) كأحد استراتيجيات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنك والذي تم التعبير عنه بنسبة الديون غير المنتظمة NPLs إلى اجمالي الديون وكذلك نسبة الرافعة المالية (اجمالي الالتزامات / اجمالي الأصول)، وتمثلت عينة الدراسة في ٥ بنوك تجارية متداولة في البورصة المصرية ومن خلال تحليل البيانات الخاصة بها عن الربع الأول لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق سياسات الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي للبنك.

وتعقيباً على الأدبيات والدراسات السابقة يرى الباحث تأكيد معظم الدراسات ومن بينها (السيد ؛ محمد ، ٢٠١٨؛ González-Páramo,2017;Khan,2017; Rajapathirana & Hui,2018) على أهمية استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية بأشكالها المختلفة مثل بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان والفون كاش ونقاط البيع والتكنولوجيا التنظيمية وغيرها من الأدوات المستحدثة في تعزيز متطلبات الشمول المالي بأبعاده المختلفة، وعلى الرغم من أن البنوك المصرية أبدت اهتماماً بالمدفوعات غير النقدية والتحويل المالي إلا أنها مازالت محدودة حتى الآن من حيث اتاحة تلك الخدمات المالية والتكنولوجية وكذلك من حيث استخدامها الذي يرتبط بثقافة وثقة وتقبل المجتمع المصري لمثل هذه الخدمات. كما تناولت مجموعة من الدراسات(عبد المتعال،٢٠١٨؛ عطية ،٢٠١٨؛ Alex Bank,2017;Siddik et al.,2018) الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي من حيث أهمية بناء قاعدة بيانات شاملة لكافة المعاملات التي ترتبط بخدمات التكنولوجيا المالية وضرورة فحص السجلات المالية والاحصائية التي تتعلق بالعمليات الائتمانية، إلا أن هذه الدراسات لم تتناول منهجية القياس والافصاح المحاسبي عن هذه الخدمات كمرتكز لتعزيز الشمول المالي. في حين تناولت بعض الدراسات (عثمان؛ صالح، ٢٠١٨؛ Ahmed et al.,2017; Yao et al.,2018) تأثير الشمول المالي على تحسين معدلات الأداء بالبنوك التجارية وذلك من حيث قدرة هذه البنوك على تقديم الخدمات والمنتجات الالكترونية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكلفة أقل وجودة جيدة ومن ثم تحقيق معدلات أرباح مرضية وكذلك ضمان الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ككل، ويتفق الباحث مع هذه الدراسات حيث يجب على البنوك التجارية بصفة عامة والمصرية على وجه التحديد التوسع في تقديم مثل هذه الخدمات والمنتجات الالكترونية التي تتجسد في مجموعة الابتكارات المالية التكنولوجية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي والذي يؤثر على كل من تحسين معدلات الأداء المصرفي للبنك وتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي كأهداف قومية.

ولعل ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ويُمثل الدافع الرئيسي للباحث نحو اعداد هذا البحث كل من :

- عدم وجود ضوابط منهجية وموضوعية لابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وتحديدُ مدى تأثيرها على معدلات أداء البنوك التجارية.
- عدم وجود نموذج لقياس تأثير الشمول المالي على معدلات الأداء المصرفي بالبنوك المصرية، حيث ركزت غالبية الدراسات العربية والأجنبية على مؤشرات قياس الشمول المالي بالمستوى القومي فقط.
- تقديم قائمة مقترحة للإفصاح عن معلومات الشمول المالي في ضوء المعايير المحاسبية IFRS وتعليمات البنك المركزي المصري ومقررات لجنة بازل ٣.
- تنظيم دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك التجارية المصرية(العامة – الخاصة – فروع أجنبية) من خلال استخلاص وتحليل البيانات التي تخدم متغيرات البحث لسلسلة زمنية مكونة من ٥ سنوات، لتحديد الفروق بين هذه البنوك في تبني مبادرات البنك المركزي المصري بشأن تعزيز الشمول المالي.

٤– أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقديم نموذج مقترح للقياس والافصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي Financial Inclusion بأبعاده الثلاثة (الوصول، والاتاحة، والاستخدام)، وبيان تأثيره على معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية المصرية في ضوء مقررات بازل ٣ كمعايير تنظيمية دولية وتعليمات البنك المركزي كسلطة إشرافيه ورقابية ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS، وأخيراً استخلاص مدى وجود فروق بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها(عامة، خاصة، فروع بنوك أجنبية) بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي من خلال تقديم دراسة تطبيقية للبنوك التجارية المصرية. وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. تحديد طبيعة ومحددات الشمول المالي، والتعرف على أهم مؤشرات قياسه وآليات الافصاح عنه في ضوء المعايير التنظيمية بازل٣ والمحاسبية IFRS.
٢. الكشف عن طبيعة وأهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المصرية.
٣. بيان مدى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية (عامة – خاصة – فروع أجنبية) بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحسين معدلات الأداء المصرفي.
٤. تحديد أثر تفعيل متطلبات الشمول المالي على تحسين معدلات الأداء بالبنوك التجارية المصرية من حيث مؤشرات (الربحية – السيولة – جودة الأصول).
٥. بناء نموذج مقترح للقياس والافصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المصرية.

٥- فروض البحث :

في ضوء تساؤلات البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه، واستناداً على عرض وتحليل الدراسات السابقة يمكن اشتقاق فروض البحث على النحو التالي:

١. لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية (عامة – خاصة – فروع أجنبية) محل الدراسة بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحسين معدلات الأداء المصرفي.

٢. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي وتحسين مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية المصرية.

٣. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي وتحسين مؤشرات السيولة بالبنوك التجارية المصرية.

٤. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي وتحسين مؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية المصرية.

٦- نطاق وحدود البحث :

- حدود منهجية(موضوعية): يقتصر البحث على المستوى الجزئي حيث يتناول دور استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية في تفعيل الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية محل الدراسة، دون التطرق للمستوى الكلي والذي يستهدف دراسة تأثير محددات الشمول المالي على المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الاستقرار المالي.
- حدود مكانية : تتمثل في عدد ستة بنوك تجارية عاملة بالقطاع المصرفي المصري وذلك بواقع اثنين للقطاع العام(البنك الأهلي المصري، وبنك مصر)، واثنين للقطاع الخاص (البنك التجاري الدولي CIB، وبنك الاسكان والتعمير)، واثنين لفروع البنوك الأجنبية (بنك الاسكندرية كفرع لبنك INTESA SANPAOLO ، وبنك قطر الوطني الأهلي QNB).
- حدود زمنية : تتمثل في تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات البحث للبنوك التجارية محل الدراسة التطبيقية وذلك من خلال سلسلة زمنية مكونة من ٥ سنوات تبدأ من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨، وذلك من واقع التقارير المالية لهذه البنوك.

٧- أهمية البحث : يستمد هذا البحث أهميته من تزايد اهتمام الأكاديميين والحكومات والبنوك المركزية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي بضرورة تفعيل متطلبات الشمول المالي كأحد ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، ويمكن تناول أهمية هذا البحث من المنظورين العلمي والعملي على النحو التالي:

١/٧- الأهمية العلمية:

- تزايد الاهتمام بالشمول المالي في السنوات الأخيرة، حيث اتخذت الحكومات والبنوك المركزية والمنظمون في جميع أنحاء العالم مبادرات لتعزيز الشمول المالي لما له من آثار إيجابية تهدف

إلى تحسين ربحية المؤسسات المالية والمصرفية على المستوى الجزئي، وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي على المستوى الكلي.

- تزايد اهتمام الدولة بشركات التكنولوجيا المالية وتوجيه الدعم نحو فتح الأسواق أمام تلك الشركات باعتبارها أحد الركائز الرئيسية لتعميق مفهوم الشمول المالي.
- تقديم الضوابط والأطر المنهجية للقياس والافصاح عن ركائز الشمول المالي وانعكاساتها على معدلات الأداء المصرفي.
- تعزيز قدرة المحاسبين والمراجعين على قياس التغيرات التي تطرأ على النفقات والايرادات، والأصول والالتزامات نتيجة قيام البنوك التجارية بتفعيل متطلبات الشمول المالي، وآليات الافصاح عنها، ومنهجية احكام الرقابة عليها ومراجعتها.

٢/٧- الأهمية العملية:

- تزايد اهتمام إدارة البنوك التجارية بإنشاء قاعدة بيانات شاملة لقياس مستويات الشمول المالي بجانبي العرض والطلب للخدمات المالية التي تقدمها للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد الفجوات التي تتعلق بابتكارات التكنولوجيا المالية.
- تعظيم استفادة البنوك التجارية من مزايا تفعيل الشمول المالي بشأن تقديم الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر.
- توفير معلومات ملائمة للجهات الإشرافية والرقابية (البنك المركزي المصري) بشأن متابعة ورقابة قدرة البنوك التجارية المصرية على تحقيق استراتيجية الشمول المالي.
- تزايد حاجة البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية إلى التحقق من سلامة المراكز المالية للبنوك التجارية ومطابقة البيانات المالية المُفصح عنها مع ما هو مدون في سجلاتها.

٨- منهج البحث : في سبيل التعرف على مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك من خلال دراسة وتحليل ما ورد بالفكر والأدب المحاسبي ونشرات وتعليمات المنظمات الدولية مقررات بازل٣، وكذلك تعليمات البنك المركزي المصري للتعرف على طبيعة وأهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتفعيل الشمول المالي بأبعاده المختلفة والكشف عن طبيعة وأهمية الشمول المالي وأهم مؤشرات قياسه وانعكاساته على تحسين الأداء المصرفي. وسعياً نحو استخلاص وبناء نموذج مقترح يعكس أثر تفعيل الشمول المالي Financial Inclusion بأبعاده المختلفة على تحسين معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية المصرية في إطار دراسة وتحليل مؤشرات قياس الشمول المالي بالدراسات السابقة والاصدارات المهنية المنظمة له، وكذلك تقديم قائمة مقترحة للإفصاح عن معلومات الشمول المالي (كمياً- مالياً - وصفياً) في ضوء الالتزام بمتطلبات المعايير التنظيمية بازل٣ والمعايير المحاسبية IFRS.

٩- خطة البحث: في ضوء مشكلة البحث، وسعياً نحو تحقيق أهدافه، وتجسيداً لاختبار فروضه واعتماداً على منهجه لاستخلاص أهم النتائج والتوصيات تم تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

أولاً : الإطار العام للبحث.

ثانياً : دراسة وتحليل ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي.

ثالثاً : الاطار المنهجي للشمول المالي وأثره على معدلات الأداء بالبنوك التجارية المصرية.

رابعاً : محددات قياس الشمول المالي بالبنوك التجارية المصرية - نموذج مقترح.

خامساً: القائمة المقترحة للإفصاح عن معلومات الشمول المالي في ضوء المعايير التنظيمية والمحاسبية IFRS.

سادساً : الدراسة التطبيقية لانعكاسات الشمول المالي على معدلات الأداء بالبنوك التجارية المصرية.

سابعاً : النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور خطة البحث.

ثانياً: دراسة وتحليل ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي:

ساهم التقدم التكنولوجي السريع وتفضيل العملاء للقنوات الرقمية في اعتماد نماذج عمل جديدة من قبل مقدمي الخدمات المالية ودخول شركات غير مالية في تقديم خدمات ذات صلة بالأعمال المصرفية إلى العملاء تتجسد في سداد كافة المدفوعات الكترونياً وإدارة علاقات العملاء وتقديم الخدمات والتسهيلات الائتمانية ودعم البنى التحتية للأسواق المالية، ومع انتهاء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين توسع استخدام مصطلح التكنولوجيا المالية Fin Tech ليشمل أي ابتكارات مالية جديدة في القطاع المالي بشكل عام والمصرفي على وجه التحديد من حيث تقديم خدمات مصرفية للأفراد والاستثمار المالي وتحويل الأموال والقروض وإدارة الأصول والتأمين عليها ولاسيما عمليات التمويل الجماعي (عطية ، ٢٠١٨؛ Linda,2017).

١- طبيعة وأهمية التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي:

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم وأهمية التكنولوجيا المالية (صندوق النقد الدولي ،٢٠١٧ ;Ryan,2017; Sanicola,2017;Gonzalez,2017) باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي، حيث أجمعت هذه الدراسات على أنها " أي ابتكارات تكنولوجية يتم توظيفها في مجال الخدمات المالية التقليدية بهدف تحسين نوعياتها وإمكانية الوصول إليها من قبل عدد كبير من الأفراد والمؤسسات، والتي يتم تقديمها من خلال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتميز بسرعة وسهولة الوصول إليها وانخفاض تكلفتها فضلاً عن تأثيرها الايجابي على الأسواق والمؤسسات المالية". وقد أكدت معظم الدراسات (Beck et al.,2016;Kumar,2018;Tomas et al.,2018;Ozili et al.,2018) على أن الابتكارات التكنولوجية المختلفة في القطاع المصرفي والمالي تتمثل في: الخدمات المصرفية للأفراد، بطاقات

الخصم والائتمان، الخدمات الاستشارية المجانية، تنفيذ التعليمات الدائمة للعملاء، سداد فواتير الخدمات، تحويل الأموال، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، الخدمات المصرفية عبر الهاتف، محطات نقاط البيع، بيع منتجات التأمين، إصدار دفاتر شيكات مجانية، شيكات السفر والعديد من الخدمات ذات القيمة المضافة. حيث غير هذا التطور التقني الطريقة التي يستطيع عملاء البنوك من خلالها التعامل مع احتياجاتهم اليومية، ومن ثم قدم نظام ضخم من الخدمات المصرفية المريحة التي تقلل بشكل كبير الحاجة إلى القرب الجغرافي والتعامل بالأموال النقدية. ومن استقراء وتحليل المفهوم السابق يمكن النظر للتكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا المستحدثة والتقنيات الفعالة لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية وابتكار منتجات وخدمات جديدة تمكن المؤسسات المصرفية من المنافسة محلياً واقليمياً ودولياً.

وقد استقرت معظم الدراسات(Xiang et al.,2014; Cheng et al.,2017;Linda,2017) على أهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١/١- تغطي مجموعة كبيرة من الخدمات المالية مثل عمليات التمويل الجماعي، وحلول الدفع عبر الهاتف، والتحويلات المالية الدولية، وأدوات إدارة المحافظ بالإنترنت، والتي عجزت المؤسسات المصرفية التقليدية عن تقديمها لعدد كبير من العملاء.

١/٢- تعمل على تغيير هيكل الخدمات المالية بشكل عام ومنهجية وآليات تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بشكل خاص، مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمناً وشفافية واتاحة لهذه الخدمات.

١/٣- تساعد في وصول البنوك إلى عتبة العميل من خلال التغلب على القيود المفروضة للوصول الجغرافي/المادي في الخدمات المصرفية التي تقدمها الفروع.

١/٤- تساعد في تحسين جودة ونوعية الخدمات المالية المقدمة لتصبح في أي وقت وأي مكان، حيث يتم التركيز على تقديم الخدمات المصرفية وتسليمها للعملاء، وزيادة فرص البيع عبر الحدود ونقاط الاتصال متعددة القنوات لاستهلاك تلك الخدمات.

١/٥- تسهم في ترشيد تكاليف الخدمات المالية المقدمة لشبكة كبيرة من الأفراد والمؤسسات بمختلف المواقع والقطاعات، مقارنة بتكاليف تقديمها عبر الفروع التقليدية.

١/٦- تسهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، فكلما كانت هذه المؤسسات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية زادت قدرتها على المنافسة بالمستويين الاقليمي والدولي.

١/٧- تدعم بشكل رئيسي زيادة الاختراق المصرفي والتوسع في خدمات الشمول المالي لقطاع عريض من الفئات المهمشة التي يصعب الوصول إليها بالشكل التقليدي.

٢- منهجية تحليل SWOT لاستخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: تطرقت العديد من الدراسات (السيد، ٢٠١٨؛ عطية، ٢٠١٨؛ Yao et al.,2018;Teirlinck,2017) إلى أهمية ومزايا استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية وكذلك فرص ومخاطر استخدامها من قبل المؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وبمنظور مختلف يتبنى الباحث مصفوفة SWOT باعتبارها من أهم أدوات التحليل الاستراتيجي التي تتكون من عوامل داخلية تتمثل في نقاط القوة Strength ونقاط الضعف Weakness، وعوامل خارجية تتمثل في الفرص Opportunities والتهديدات Threats والتي يمكن استخدامها كأداة تحليلية لاستخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي كما يوضحها الجدول التالي تمهيداً لاستخلاص أهم الاستراتيجيات التي تعزز نقاط القوة وتدعم الاستفادة من الفرص المتاحة، وكذلك التغلب على نقاط الضعف وتجنب التهديدات والمخاطر المرتبطة بها:

جدول رقم (١)

مصفوفة SWOT لاستخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.

	نقاط القوة Strength	نقاط الضعف Weakness
العوامل الداخلية	▪ كثافة عدد العملاء بالبنوك. ▪ تقديم خدمات متنوعة ومبتكرة. ▪ استخدام نظم تكنولوجية حديثة. ▪ توفر مصادر تمويل كبيرة. ▪ التغلغل في الأسواق المحلية والدولية. ▪ وجود نظم فعالة لإدارة المخاطر.	▪ نقص الكفاءات والخبرات البشرية. ▪ عدم وجود قواعد بيانات متكاملة بشأن الابتكارات التكنولوجية وكيفية توظيفها واستخدامها. ▪ عدم تأمين المعاملات الالكترونية ومن ثم اهتزاز ثقة العملاء في هذه الخدمات.
	الفرص Opportunities	**التهديدات Threats**
العوامل الخارجية	▪ انتشار الأجهزة المحمولة المتقدمة بكثافة كبيرة. ▪ تزايد الاهتمام بالتثقيف المالي. ▪ تزايد حاجة العملاء إلى هذه الخدمات الالكترونية. ▪ وجود قاعدة عملاء كبيرة مستهدفة. ▪ دعم المؤسسات الدولية والمنظمات الرقابية وأجهزة وهيئات الدولة لهذه الخدمات.	▪ تزايد حدة المنافسة على هذه الخدمات من قبل البنوك الأجنبية. ▪ دخول شركات جديدة غير مصرفية في تقديم هذه الخدمات الالكترونية. ▪ تزايد وتيرة المخاطر المرتبطة بالسيولة والائتمان والعوامل التكنولوجية. ▪ التأثر بالأزمات المالية الدولية نتيجة ترابط الأسواق المالية.

المصدر: من إعداد الباحث.

وفي ضوء المصفوفة السابقة يمكن استخلاص مجموعة من الاستراتيجيات الفعالة التي تدعم نجاح البنوك التجارية في استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي أهمها ما يلي:

- تعظيم الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية في استغلال التمويل والاستثمار المتوفر بالبنك لاستقطاب قاعدة عملاء جدد خاصة من الفئات المهمشة.
- توظيف ابتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء.
- تعزيز ثقافة التعامل بالنقود الإلكترونية كثقافة جديدة تحد من مخاطر نقل الأموال التقليدية.
- استغلال الترابط بين العملاء والأجهزة المحمولة في تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية كآلية للحصول على الخدمات المصرفية.
- تدعيم الاستفادة من تجارب المؤسسات المالية الدولية في تقديم ابتكارات تكنولوجيا مالية، وتشجيع المبدعين للاستمرار في ريادة هذه الآليات.
- العمل على تقديم الخدمات الالكترونية بتوقيتات مناسبة بين الخدمة والأخرى لتعريف العملاء بها وتمكينهم من تطبيقها.

وتأكيداً على أهمية استخدام المؤسسات المالية بشكل عام والمصرفية على وجه التحديد لابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي قدمت دراسة كل من (Abbasi&Weigand,2017;Gonzalez,2018) تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على كل من: تنوع المنتجات والخدمات المصرفية، وكفاءة العمليات التشغيلية، وتحقيق الاستقرار المالي للبنك، وآلية حماية العملاء، وأخيراً التكامل مع السياسات والتوجهات الاقتصادية، والتي يمكن تناولها بشكل مبسط كما يلي:

٢/١- تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على تنوع المنتجات والخدمات المصرفية: ساهمت الابتكارات التكنولوجية في تنوع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والمؤسسات من حيث دعم المدفوعات عبر الهاتف ومدفوعات الطرف الثالث، وتقديم خدمات الائتمان الرقمي واستحداث منصات الاقتراض الالكترونية، وكذلك قبول الودائع الالكترونية، فضلاً عن دعم العمليات الاستثمارية من خلال عمليات التجارة الالكترونية.

٢/٢- تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على كفاءة العمليات التشغيلية: حيث عززت الابتكارات التكنولوجية من كفاءة العمليات التشغيلية خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكاليف الصفقة الواحدة وتكاليف إدارة النقدية والمعاملات الائتمانية والاستثمارية، وكذلك تعزيز عملية المنافسة ليس فقط على المستوى المحلي وانما على المستوى الاقليمي والدولي.

٢/٣- تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي بالبنوك التجارية: أسهمت الابتكارات التكنولوجية في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تخفيض التأثيرات السلبية للعديد من المخاطر على رأسها مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل، وكذلك تقليل التحديات التشغيلية التي ترتبط بالبنى التحتية للنظام المصرفي، فضلاً عن دورها في تحقيق مزيد من معدلات الربحية.

٤/٢- تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على حماية العملاء: وذلك من خلال تدعيم أنظمة الأمان ومخاطر الغش، وحماية سرية وخصوصية بيانات العملاء، وكذلك تجنب مخاطر الاستبعاد غير العادل أو التمييز بين العملاء، فضلاً عن درء المخاطر التي يتعرض لها صغار المستثمرين. ويمكن بيان تأثير استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية بالبنوك سعياً نحو تعزيز الشمول المالي من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (١)
أثر استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي
المصدر : Gonzalez,2018- بتصرف من الباحث.

٣- التحديات والمخاطر التي تواجه استخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية:

على الرغم من المزايا العديدة التي تقدمها ابتكارات التكنولوجيا المالية للمؤسسات المالية بشكل عام والمصرفية على وجه التحديد، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تقف حائل أمام تحقيق هذه المزايا، فضلاً عن اكتنافها بمجموعة من المخاطر التي ترتبط بطبيعة هذه الخدمات والأنشطة المبتكرة. وبتحليل الدراسات والتقارير والاصدارات المنظمة تتمثل أهم التحديات والمخاطر في ما يلي:

٣/١- تحديات استخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية:

تواجه البنوك بعض المعوقات الخاصة باستخدام التكنولوجيا المالية والتي تتجسد في كل من: الافتقار إلى الكفاءة والخبرة في بدء تشغيل هذه الخدمات الالكترونية كنتيجة حتمية لمحدودية فهم القواعد والنظم والتقنيات التي تقوم عليها الابتكارات التكنولوجية، وكذلك عدم وجود نماذج أعمال متطورة ومعتمدة تواكب تطورات السوق وتطلعات العملاء بالأسواق المستهدفة، بالإضافة إلى ضعف القدرات التحليلية للبيانات التي تتعلق بالابتكارات التكنولوجية وتداعياتها على تنوع المنتجات والخدمات المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي بالبنك والقطاع المصرفي ككل...الخ ومن ثم عدم القدرة على استخلاص رؤى قابلة للتنفيذ بشأن التوظيف الجيد لهذه الابتكارات، وأخيراً افتقار العملاء إلى حجم المعرفة والمهارات التي تمكنهم من استخدام هذه الابتكارات التكنولوجية بشكل صحيح وأمن ومن ثم عدم ثقتهم في هذه الأدوات المستحدثة (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨؛ John,2017). وقد أكد تقرير (اتحاد الصناعات المصرية؛ اتحاد بنوك مصر، ٢٠١٦) على أن البريد المصري يلعب دوراً هاماً في المدفوعات وبصفة خاصة في المناطق الريفية، حيث يقوم بسد الفجوة الناتجة عن غياب البنوك في بعض الأماكن لذا تم إبرام تعاقد مع بعض البنوك في عام ٢٠١٣ لتقديم خدمة الصراف الآلي وكذلك كخطوة حقيقية لإزالة تحديات البنية التحتية المصرفية.

٣/٢- مخاطر استخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية: أكدت دراسة (Josh&Peter,2014) على وجود العديد من المخاطر التي ترتبط بابتكارات التكنولوجيا المالية سواء بالشركات الناشئة في مجال الخدمات المالية أو الجهاز المصرفي والتي من أهمها: المخاطر الاستراتيجية التي تتعلق بتفكك الخدمات المصرفية ودخول مؤسسات غير متخصصة في تقديمها الأمر الذي يفقد البنوك جزء كبير من حصتها السوقية ومن ثم التأثير على ربحيتها، وكذلك مخاطر التشغيل النظامي التي تنتج عن تزايد الترابط بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك بالسوق، بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والتي أصبحت ترتبط بشكل مباشر بالبعد الثقافي لاستخدام هذه الابتكارات، وأخيراً مخاطر عدم الوفاء بمتطلبات الامتثال والالتزام والتي تكمن في صعوبة تطبيق معايير الرقابة الخاصة بالامتثال والحوكمة المؤسسية. وقد أضافت دراسة (Ismael et al.,2018) وكذلك النشرة التعريفية لمجلس الاستقرار المالي (FSB,2017) وتقرير (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨) أن الابتكارات التكنولوجية التي تقوم المؤسسات المصرفية بتوظيفها في تقديم خدماتها تؤدي إلى مزيد من المخاطر المالية " الائتمان والسيولة والسوق" وكذلك المخاطر التشغيلية التي ترتبط بطبيعة الأنشطة المصرفية ولاسيما الالكترونية منها.

ثالثاً: الاطار المنهجي للشمول المالي وأثره على معدلات الأداء بالبنوك التجارية المصرية.

شهدت السنوات الأخيرة تنامي اهتمام العديد من دول العالم بتطبيق مفهوم الشمول المالي Financial Inclusion لإتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بالدول لتشمل مختلف فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات وذلك عبر القنوات المالية الرسمية، وقد اختارت مجموعة البنك الدولي مصر كأحد الدول النموذجية للمشاركة بمبادرة الشمول المالي العالمي بهدف تحسين قدرة المواطنين على الوصول والتعامل مع الخدمات المالية وتطوير عمليات التمويل الرقمي، وتقبل المؤسسات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر وعملائهم لنظام المدفوعات الالكترونية وتطبيقاتها المختلفة (البنك الأهلي المصري، ٢٠١٧).

١- مفهوم وأهداف الشمول المالي Financial Inclusion :

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الشمول المالي، فقد عرف تقرير الأمم المتحدة (United Nations,2016) الشمول المالي بأنه " تقديم الخدمات المالية المتنوعة للطبقات الفقيرة بشكل دائم وبتكلفة يمكن تحملها، بهدف دمج هذه الشريحة من المجتمع في الاقتصاد الرسمي"، وقدمت دراسة (Zins&Weill,2016) مفهوم مبسط للشمول المالي يتمثل في " امتلاك الأفراد لحسابات بأحد المؤسسات المالية الرسمية بما يتيح لها العديد من الخدمات منها: الادخار، والاقتراض، والحصول على عقود التأمين، واستخدام خدمات المدفوعات وغيرها من الخدمات التي تحقق منافع اقتصادية"، في حين قدم معهد التخطيط القومي تعريف تفصيلي للشمول المالي بأنه " تمكين جميع الأفراد والمنشآت وكافة فئات المجتمع من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتاجتهم، على أن تقدم هذه الخدمات بأسعار وتكاليف معقولة وبشكل عادل وشفاف وبطرق مناسبة تعتمد على ابتكارات التكنولوجيا المالية"(معهد التخطيط القومي، ٢٠١٨). وقدمت دراسة(Camara&Tuesta,2017) مفهوم الشمول المالي بأنه " تعظيم اتاحة الخدمات المالية المقدمة للعملاء من خلال اعتماد المؤسسات الرسمية على ابتكارات التكنولوجيا المالية التي تكفل سهولة الوصول Access والوصول إلى الفئات المهمشة أو المحرومة وتعظيم استخدامها Usage، سعياً نحو تقليص مفهوم الاستبعاد المالي Financial Exclusion".

ويرى الباحث أنه بالنظر إلى المفاهيم السابقة نجد أنها ترتكز على كل من المحددات التالية:

- اتاحة مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع كافة فئات المجتمع.
- قيام المؤسسات المالية باستخدام الابتكارات التكنولوجية التي تضمن سهولة النفاذ والوصول إلى الفئات المهمشة.
- نشر الثقافة والوعي المالي بين أفراد المجتمع لتعظيم استخدام الخدمات المالية الالكترونية.
- ضمان وصول هذه الخدمات والمنتجات بأسعار وتكاليف معقولة وبشكل عادل وشفاف للعملاء.

وعلى الرغم من استعراض العديد من الدراسات (Allen et al.,2016;Kumar,2018; Young et al.,2018; Siddik,2018;) لأهداف الشمول المالي على المستوى الكلي من حيث دعم الأهداف الاقتصادية التي تضمن النمو العادل في جميع قطاعات المجتمع، وتعبئة المدخرات، ودعم كفاءة سوق الأوراق المالية. وكذلك تحقيق الأهداف الاجتماعية التي تدعم القضاء على الفقر والجهل والمرض لتعزيز التنمية المستدامة، فضلاً عن الأهداف السياسية التي تستهدف دعم البرامج الحكومية وتحقيق الاستقرار السياسي. إلا أن الباحث يعرض فيما يلي أهداف الشمول المالي بالقطاع المصرفي:

١/١- تعزيز الاستفادة من ابتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية.

٢/١- تعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية بتكلفة معقولة وبشكل شفاف وعادل إلى العملاء.

٣/١- الحفاظ على قاعدة العملاء الحالية بالبنك وتوسيع قاعدة العملاء المستهدفة التي أصبحت تتطلع إلى مزيد من المنتجات والخدمات المصرفية الالكترونية في كافة الأوقات والأماكن.

٤/١- دعم القدرة التنافسية للبنوك التجارية في مواجهة الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن تقديم الخدمات والمنتجات المالية.

٥/١- تحسين معدلات الأداء المصرفي – السيولة والربحية وجودة الأصول وكفاية رأس المال- من خلال التغلغل في الأسواق المحلية والدولية وتقديم العديد من المنتجات والخدمات المالية.

٦/١- ضمان تحقيق الاستقرار المالي على مستوى البنك والقطاع المصرفي ككل.

٧/١- كسب ثقة المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية التي تمارس الدور الرقابي على الجهاز المصرفي، وكذلك مؤسسات ووكالات التصنيف الائتماني الدولي (Ehi Eric,2017).

٢- أهمية الشمول المالي وركائز تفعيله بالقطاع المصرفي :

تتجلى أهمية الشمول المالي باعتباره أحد المحاور الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل الدافع الأساسي من الشمول المالي في تحسين معدل النمو الاقتصادي وتطوير قدرات الفئات المهمشة لتعظيم مستويات الانتاج وتحسين دخولهم، فضلاً عن دوره في توجيه الاقتصاد غير النقدي الذي يتيح مزايا عديدة على رأسها ترشيد التكاليف والأعباء المالية. ويمكن للباحث استخلاص أهمية الشمول المالي في النقاط التالية (البنك المركزي المصري،٢٠١٦):

١/٢- يسهم في تحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات بالقطاع المصرفي.

٢/٢- يكفل توزيع المخاطر بالبنوك ومن ثم تجنب التعرض لمخاطر التركز، حيث يقوم على تنوع محافظ الأصول والالتزامات.

٣/٢- يساعد القطاع المصرفي في بناء قواعد بيانات متكاملة لقياس مستويات الشمول المالي بجانبي العرض والطلب للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٤/٢- تغيير بنية النظام المالي بشكل عام والمصرفي على وجه التحديد ودعم كفاءتها فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات والمعاملات المالية التي يتم استحداثها.

٢/٥- ترسيخ قاعدة القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع المالي غير الرسمي بما يضمن فاعلية السياسات النقدية.

وقد أكدت بعض البحوث والدراسات(البنك الأهلي المصري ،٢٠١٧؛ Vapulus Blog,2018) على أن نجاح استراتيجيات الشمول المالي يتطلب قيام المؤسسات المالية باتخاذ العديد من الاجراءات والسياسات، وهنا يتفق الباحث مع هذه الدراسات على ضرورة توافر مجموعة من الضوابط التي تمثل ركائز تعزيز الشمول المالي لاسيما بالقطاع المصرفي المصري أهمها ما يلي:

- الاهتمام بتطوير البنية التحتية للنظام المصرفي وتحسين أنظمة الائتمان وتسهيل أنظمة الضمانات، وإعادة النظر في نظم العسر المالي، وكذلك وضع إطار واضح لتأسيس بنية تحتية مالية وشبكات متطورة في المناطق المهمشة.
- سن تشريعات مصرفية جديدة وخلق بيئة تنظيمية واضحة بشأن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لتعزيز سبل إمدادها بخدمات الشمول المالي.
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة.
- وضع ضوابط لمتابعة العملاء ودراسة مدى رضائهم عن الخدمات المتاحة، وتزويدهم بكافة المعلومات الخاصة بمعاملتهم المصرفية بشكل آني.
- توفير الخدمات الإستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات والمنتجات المالية الأكثر ملائمة لهم، والتي تساعدهم على إدارة أموالهم بطريقة سليمة.
- تعزيز إجراءات حماية حقوق العملاء من خلال إعداد السياسات والتعليمات لضمان الشفافية والافصاح التام عن المنتجات والخدمات وشروطها تحقيقاً للعدالة وعدم التمييز بين العملاء.
- تسهيل وتيسير آليات وصول استخدام الفئات المهمشة إلى الخدمات والمنتجات المالية.
- تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة وحرصها على تطبيق سياسات عادلة، مما يكسب العملاء ثقة بالخدمات المالية المقدمة .

٣- دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي وانعكاساته على الأداء المصرفي :

تمارس البنوك المركزية على مستوى العالم دور رائد في تحقيق الشمول المالي لوجود علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالي، وفي هذا الاطار يقوم البنك المركزي المصري بقيادة عملية تعزيز الشمول المالي في مصر من خلال عدة محاور تتلخص في العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة، وحماية حقوق عملاء ومستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، إلى جانب الاهتمام بالتوعية والتثقيف المالي. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري أطلق عام ٢٠١٠م المبادرة الأولى لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام بتحفيز وتشجيع البنوك على التوسع في تمويل هذا القطاع عن طريق إعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي مقابل منح القروض للمشروعات التي يتراوح رأسمالها ما بين ٢٥٠ ألف جنيه وخمسة ملايين جنيه، ويتراوح إجمالي مبيعاتها بين مليون و ٢٠ مليون جنيه. وقد حققت تلك المبادرة نجاحاً كبير وحفزت البنوك على استحداث إدارات لتمويل هذا القطاع ،

وعلى صعيد متواصل أصدر البنك المركزي المصري العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي وغير المالي بصورة مباشرة وغير مباشرة يأتي في صدارتها التعليمات الصادرة في ديسمبر ٢٠١٤ والخاصة بفتح فروع صغيرة بما يتيح التوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية، ومن ثم قدرة البنوك على اتساع دائرة نشاطها بحيث تشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في ظل تباين المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع بها، فضلاً عن تقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتي تضمنت توسيع نطاق مقدمي الخدمة لأكبر عدد من المواطنين. كما قدم عام ٢٠١٦م مبادرة تهدف إلى توجيه البنوك المصرية إلى زيادة التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث تصبح نسبة تمويل هذه المشروعات ما لا يقل عن ٢٠% من إجمالي محفظة القروض في البنوك خلال السنوات الأربعة القادمة، وذلك من خلال سعر فائدة تنافسي (البنك الأهلي المصري،٢٠١٨).

وفي الفترة الأخيرة، اعتمدت الحكومة المصرية برامج مختلفة لتوسيع نطاق المعاملات غير النقدية من خلال إدخال الأنظمة الالكترونية في العديد من الجهات الحكومية واتخاذ العديد من التدابير والإجراءات التحفيزية لتشجيع الاختراق / الشمول المالي Penetration accounts والتي سجلت ٣٣ % من البالغين المصريين عام ٢٠١٧م بواقع ١٧٠٦ مليون بطاقة ائتمان، و ٧,٩ مليون مشترك في الخدمات المالية عن طريق الهاتف وذلك في ضوء المؤشرات العامة للقطاع المصرفي آن ذاك (بنك الإسكندرية،٢٠١٧) .

ومن خلال فحص وتحليل نشرات وتقارير البنك المركزي وتحليل محتواها بشأن رصد التطورات في تعزيز الشمول المالي بالقطاع المصرفي المصري وتحديد أهم محاوره يمكن استخلاص أهم مؤشرات الشمول المالي كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

مؤشرات الشمول المالي بالقطاع المصرفي المصري بخلاف البنك المركزي.

مؤشرات الشمول المالي	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
عدد البنوك العاملة في مصر	٣٨	٣٨	٣٨
عدد الفروع والوحدات المصرفية بالجمهورية	٣٨٨٢	٤٠٠٩	٤٢٢٠
الكثافة المصرفية (السكان البالغين بالألف/ وحدة مصرفية)	٢٣,٤	٢٣,٧	٢٣,٣
عدد بطاقات الخصم للبالغين بالمليون	١٣,٢	١٧,٥	١٥,٤
عدد البطاقات المدفوعة مقدما بالمليون	٨,٣	١٠	١١,٧
عدد بطاقات الائتمان للبالغين بالمليون	٣,٨	٥,٨	٣,٩
عدد ماكينات الصراف الألي ATMs	٩٠٣١	١٠٧٠١	١٢٢٠٠
عدد نقاط البيع p.o.s	٦٤٣٤٩	٦٨٦٣٠	٧٧٤٧٩

المصدر: من اعداد الباحث.

وفي سياق ما تم عرضه وتحليله بالمحاور السابقة ومن خلال ما قدمته الدراسات العربية والأجنبية، وما أكدت عليه التقارير والنشرات الدورية للجهات والهيئات المنظمة بشأن أهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي ككل. وبتوجه مختلف يتناول الباحث تقييم أثر تطبيق الشمول المالي من خلال الجهاز المصرفي المصري باعتباره أحد القطاعات الحيوية والأذرع الرئيسية لتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي على معدلات الأداء المصرفي، حيث أن انغماس البنوك التجارية في تقديم العديد من الخدمات والمنتجات المالية التي تتطلبها مبادرات الشمول المالي يحملها المزيد من التكاليف والأعباء المالية التي يجب أن يقابلها عائد مُرضي ينعكس على تحسين مؤشراتها المالية، فضلاً عن أن الباحث يركز على المنظور المحاسبي الذي يكشف عن كيفية القياس وآليات الافصاح وتداعيات التطبيق والتي سيتم تناولها في المحاور التالية.

رابعاً: محددات قياس الشمول المالي بالبنوك التجارية المصرية – نموذج مقترح.

استكمالاً لما تم عرضه في المحاور السابقة وعلى الرغم من تركيز معظم البحوث والدراسات على قياس مستويات الشمول المالي بالمستوى الكلي وتأثيره على مؤشرات التنمية الاقتصادية ومعدل النمو وتحقيق الاستقرار المالي(Demirguc et al.,2018;Morgan et al.,2018;Mitton,2018) ، إلا أن الباحث يركز على دراسة وتحليل الدراسات التي استهدفت قياس مستويات الشمول المالي بالجهاز المصرفي، لاستخلاص نموذج مقترح يتم من خلاله قياس مستويات الشمول المالي بالقطاع المصرفي المصري وتحديد انعكاساته على معدلات الأداء.

وفي هذا السياق قدمت دراسة (Park, & Mercado, 2018) نموذج لقياس مستويات الشمول المالي يرتكز على ثلاثة أبعاد رئيسية، إمكانية الوصول Access ويعتبر هذا المؤشر مقياس جيد لحساب شريحة السكان البالغين الذين لديهم حسابات بنكية مقارنة بعدد حسابات الودائع لكافة مجتمع البالغين. وكذلك إتاحة الخدمات Availability ويتم قياس هذا المؤشر من خلال حساب عدد فروع البنوك التجارية وماكينات ATMs لكل ١٠٠٠٠٠ شخص بالغ ، وأخيراً استخدام الخدمات المالية Usage على أن يتم قياس مؤشر استخدام الخدمات المالية عن طريق حصة السكان البالغين الذين قاموا بالادخار والاقتراض من المؤسسات المالية. وأكدت الدراسة على ضرورة حساب كل مؤشر للأبعاد الثلاثة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$X_{id} = X_i - m_i \; / \; M_i - m_i$$

حيث أن:

- X_{id} : القيمة المعيارية(المتوسطة) للمؤشر لكل بعد من الأبعاد الثلاثة.
- X_i : القيمة الحقيقية للمؤشر.
- m_i : الحد الأدنى للمؤشر.
- M_i : الحد الأقصى للمؤشر.

كما قدمت دراسة (Kumar,2018) محددات الشمول المالي من خلال كل من: عدد الفروع المصرفية للبنك، وعدد حسابات الائتمان، وحجم الائتمان غير المنتظم، وعدد حسابات الودائع، وحجم الودائع من قبل الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدد الموظفين بالبنك، وعدد نقاط البيع، وعدد مستخدمي الخدمات المصرفية الالكترونية، وخدمات الهاتف المحمول ، وتعداد السكان ونسبة البالغين المسموح لهم باستخدام الخدمات المصرفية. ومن ثم قياس أثر هذه المحددات على التنمية الاقتصادية من جانب، وأداء البنك من جانب أخر، وقدمت الدراسة معادلة انحدار تعكس هذا التأثير كما يلي:

$$y_{i,t} = \alpha y_{i,t-1} + B\,X_{i,t} + N_i + E_{i,t}$$

حيث أن:

- $y_{i,t}$: تشير إلى المتغير التابع الذي يعكس التنمية الاقتصادية أو الأداء المصرفي.
- $\alpha y_{i,t-1}$: القيمة الثابتة في معادلة الانحدار.
- $B\,X_{i,t}$: معامل التأثير للمتغيرات المستقلة التي تعبر عن محددات الشمول المالي.
- N_i : عدد المتغيرات المستقلة.
- $E_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

ويؤكد الباحث أنه على الرغم من تركيز الدراسة على تقديم الأركان الرئيسية لمعادلة الانحدار كما تم عرضها من خلال المعادلة السابقة، والتنويه عن صلاحيتها لقياس تأثير محددات الشمول المالي على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاع المصرفي، إلا أنها قصرت الدراسة التطبيقية على معدلات التنمية الاقتصادية والمؤشرات الكلية فقط.

في حين استهدفت دراسة (Shihadeh et al.,2018) قياس تأثير الشمول المالي على دعم الأداء المالي بالبنوك التجارية مع دراسة تطبيقية للقطاع المصرفي الأردني، وذلك من خلال تحليل التقارير المالية لمجموعة من البنوك المعنية بتقديم المنتجات والخدمات التي تدعم الشمول المالي وفقاً لسلسلة زمنية ٥ سنوات بدأت من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ وانتهت في عام ٢٠١٣/٢٠١٤: وركزت الدراسة على التعبير عن الأداء المالي من خلال الربح الاجمالي للبنك gross income والعائد على الأصول Return on assets ، وكذلك ستة محددات مختلفة لقياس الشمول المالي تمثلت في حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة Credits for SMEs، حجم ودائع المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs Deposits ، وعدد ماكينات الصراف الآلي N.ATM ، والخدمات التي تقدم من خلال ماكينات الصراف الآلي ATM Services ، والخدمات المصرفية الجديدة New Services ، وأخيراً عدد بطاقات الائتمان Incredit Cards. وتمثل النموذج المعد لقياس تأثير الشمول المالي على الربح الإجمالي للبنك من خلال المعادلة الأتية:

- $InGincome_{it} = B_0\ InGincome_{it-1} + B_1\ In\ ATMs_{it} + B_2\ In\ ATM\ services_{it} + B_3\ Incredit\ Cards_{it} + B_4\ In\ New\ Services_{it} + B_5\ In\ SME_S\ Credits_{it} + B_6\ In\ SME_S\ Deposits_{it} + Ei.$

وكذلك يتم قياس تأثير الشمول المالي على معدل العائد على الأصول بالبنك من خلال المعادلة الآتية:

- $ROA_{it} = B_0\ ROA_{it-1} + B_1\ In\ ATMs_{it} + B_2\ In\ ATM\ services_{it} + B_3\ Incredit\ Cards_{it} + B_4\ In\ New\ Services_{it} + B_5\ In\ SME_S\ Credits_{it} + B_6\ In\ SME_S\ Deposits_{it} + Ei.$

وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمحددات الشمول المالي السابقة على كل من تحسين الربح الاجمالي السنوي الذي يحققه البنك من جراء تقديم منتجات وخدمات الشمول المالي، وكذلك تحسين معدل العائد على الأصول بالبنك خلال سنوات الدراسة بكافة البنوك محل التطبيق. ويتفق الباحث مع موضوعية هذا النموذج ودقته في ترجمة محددات الشمول المالي على الرغم من عدم تركيزه على معظم الخدمات والمنتجات المصرفية الالكترونية التي باتت المرتكز الرئيسي لتعزيز متطلبات الشمول المالي، وكذلك عدم التوسع في قياس تأثير محددات الشمول المالي على باقي مؤشرات الأداء المصرفي مثل مؤشرات السيولة وجودة الأصول ولاسيما كفاية رأس المال. وبذلك يوجد دافع لدى الباحث لقياس تأثير محددات الشمول المالي بشكل موسع على معظم مؤشرات الأداء المصرفي من خلال الربحية والسيولة وجودة الأصول للبنوك التجارية محل الدراسة ، وكذلك قياس تأثير الشمول المالي للقطاع المصرفي المصري ككل على مؤشرات السلامة المالية، ويمكن تقديم النموذج المقترح على النحو التالي:

$$Y_{it} = B_0\ Y_{it-1} + B_1\ No.Accounts_{it} + B_2\ No.Credit\ Card_{it} + B_3\ No.Debit\ Card_{it} + B_4\ No.Phone\ Cash_{it} + B_5\ No.Branches_{it} + B_6\ No.ATMs_{it} + B_7\ Personal\ \&\ SME_S\ Credits_{it} + B_8\ Personal\ \&\ SME_S\ Deposits_{it} + B_9\ Total\ Credits_{it} + B_{10}\ Actual\ Credits_{it} + B_{11}\ Increasing\ of\ Financial\ Inculcation_{it} + Ei.$$

- حيث أن :

Y_{it}	: معدلات الأداء المصرفي للبنك(i) خلال الفترة (t).
No.Accounts	: عدد الحسابات المصرفية بالبنك في فترة معينة.
No.Credit Card	: عدد بطاقات الائتمان بالبنك في فترة معينة.
No.Debit Card	: عدد بطاقات الخصم بالبنك في فترة معينة.
No.Phone Cash	: عدد حسابات الهواتف الذكية بالبنك في فترة معينة.
No.Branches	: عدد الفروع التابعة للبنك في فترة معينة.
No.ATMs	: عدد ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنك في فترة معينة.
Personal & SME_S Credits	: حجم الائتمان الممنوح للأفراد والمشروعات الصغيرة.
Personal& SME_S Deposits	: حجم الودائع بالبنك من قبل الأفراد والمشروعات الصغيرة.
Total Credits	: حجم المحفظة الائتمانية الكلية بالبنك في فترة معينة.
Actual Credits	: حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة.
Increasing of Financial Inculcation	: الزيادة في الشمول المالي المؤسسي في فترة معينة.

وسوف يقوم الباحث بتطبيق النموذج على كل من المؤشرات الأتية : مؤشرات الربحية Profitability Indicators (العائد على متوسط الاصولROA، العائد على متوسط حقوق الملكية ROE ، صافى هامش العائدNM)، ومؤشرات السيولةLiquidity Indicators (إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول TD/TA، إجمالي القروض إلى إجمالي الودائعTL/TD) ، ومؤشرات جودة الأصول Assets Quality Indicators (القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض LOS/TL، مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة PL/LOS). وذلك من خلال المعادلات التالية :

أ- النموذج المقترح لقياس تأثير الشمول المالي على مؤشرات الربحية بشكل إجمالي من خلال المعادلة الأتية:

$$Profitability_{it} = B_0\ Profitability_{it-1} + B_1\ No.Accounts_{it} + B_2\ No.Credit\ Card_{it} + B_3\ No.Debit\ Card_{it} + B_4\ No.Phone\ Cash_{it} + B_5\ No.Branches_{it} + B_6\ No.ATMs_{it} + B_7\ Personal\ \&\ SME_S\ Credits_{it} + B_8\ Personal\ \&\ SME_S\ Deposits_{it} + B_9\ Total\ Credits_{it} + B_{10}\ Actual\ Credits_{it} + B_{11}\ Increasing\ of\ Financial\ Inculcation_{it} + Ei.$$

ويمكن ايجاد هذا التأثير على مؤشر العائد على متوسط الأصول كأحد مؤشرات الربحية:

- $$In\ ROA_{it} = B_0\ ROA_{it-1} + B_1\ No.Accounts_{it} + B_2\ No.Credit\ Card_{it} + B_3\ No.Debit\ Card_{it} + B_4\ No.Phone\ Cash_{it} + B_5\ No.Branches_{it} + B_6\ No.ATMs_{it} + B_7\ Personal\ \&\ SME_S\ Credits_{it} + B_8\ Personal\ \&\ SME_S\ Deposits_{it} + B_9\ Total\ Credits_{it} + B_{10}\ Actual\ Credits_{it} + B_{11}\ Increasing\ of\ Financial\ Inculcation_{it} + Ei.$$

كما يمكن ايجاد هذا التأثير على مؤشر العائد على متوسط حقوق الملكية :

- $$In\ ROE_{it} = B_0\ ROE_{it-1} + B_1\ No.Accounts_{it} + B_2\ No.Credit\ Card_{it} + B_3\ No.Debit\ Card_{it} + B_4\ No.Phone\ Cash_{it} + B_5\ No.Branches_{it} + B_6\ No.ATMs_{it} + B_7\ Personal\ \&\ SME_S\ Credits_{it} + B_8\ Personal\ \&\ SME_S\ Deposits_{it} + B_9\ Total\ Credits_{it} + B_{10}\ Actual\ Credits_{it} + B_{11}\ Increasing\ of\ Financial\ Inculcation_{it} + Ei.$$

وكذلك يمكن ايجاد هذا التأثير على مؤشر صافي هامش العائد:

- $$In\ NM_{it} = B_0\ NM_{it-1} + B_1\ No.Accounts_{it} + B_2\ No.Credit\ Card_{it} + B_3\ No.Debit\ Card_{it} + B_4\ No.Phone\ Cash_{it} + B_5\ No.Branches_{it} + B_6\ No.ATMs_{it} + B_7\ Personal\ \&\ SME_S\ Credits_{it} + B_8\ Personal\ \&\ SME_S\ Deposits_{it} + B_9\ Total\ Credits_{it} + B_{10}\ Actual\ Credits_{it} + B_{11}\ Increasing\ of\ Financial\ Inculcation_{it} + Ei.$$

ب- النموذج المقترح لقياس تأثير الشمول المالي على مؤشرات السيولة بشكل اجمالي من خلال المعادلة الأتية:

$$Liquidity_{it} = B_0\ Liquidity_{it-1} + B_1\ No.Accounts_{it} + B_2\ No.Credit\ Card_{it} + B_3\ No.Debit\ Card_{it} + B_4\ No.Phone\ Cash_{it} + B_5\ No.Branches_{it} + B_6\ No.ATMs_{it} + B_7\ Personal\ \&\ SME_S\ Credits_{it} + B_8\ Personal\ \&\ SME_S\ Deposits_{it} + B_9\ Total\ Credits_{it} + B_{10}\ Actual\ Credits_{it} + B_{11}\ Increasing\ of\ Financial\ Inculcation_{it} + Ei.$$

ويمكن ايجاد هذا التأثير على مؤشر إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول :

- $$In\ TD/TA_{it} = B_0\ TD/TA_{it-1} + B_1\ No.Accounts_{it} + B_2\ No.Credit\ Card_{it} + B_3\ No.Debit\ Card_{it} + B_4\ No.Phone\ Cash_{it} + B_5\ No.Branches_{it} + B_6\ No.ATMs_{it} + B_7\ Personal\ \&\ SME_S\ Credits_{it} + B_8\ Personal\ \&\ SME_S\ Deposits_{it} + B_9\ Total\ Credits_{it} + B_{10}\ Actual\ Credits_{it} + B_{11}\ Increasing\ of\ Financial\ Inculcation_{it} + Ei.$$

كما يمكن ايجاد هذا التأثير على مؤشر إجمالي القروض/إجمالي الودائع:

- $$In\ TL/TD_{it} = B_0\ TL/TD_{it-1} + B_1\ No.Accounts_{it} + B_2\ No.Credit\ Card_{it} + B_3\ No.Debit\ Card_{it} + B_4\ No.Phone\ Cash_{it} + B_5\ No.Branches_{it} + B_6\ No.ATMs_{it} + B_7\ Personal\ \&\ SME_S\ Credits_{it} + B_8\ Personal\ \&\ SME_S\ Deposits_{it} + B_9\ Total\ Credits_{it} + B_{10}\ Actual\ Credits_{it} + B_{11}\ Increasing\ of\ Financial\ Inculcation_{it} + Ei.$$

جـ- النموذج المقترح لقياس تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول بشكل اجمالي من خلال المعادلة الأتية:

$$Assets\ Quality_{it} = B_0\ Assets\ Quality_{it-1} + B_1\ No.Accounts_{it} + B_2\ No.Credit\ Card_{it} + B_3\ No.Debit\ Card_{it} + B_4\ No.Phone\ Cash_{it} + B_5\ No.Branches_{it} + B_6\ No.ATMs_{it} + B_7\ Personal\ \&\ SME_S\ Credits_{it} + B_8\ Personal\ \&\ SME_S\ Deposits_{it} + B_9\ Total\ Credits_{it} + B_{10}\ Actual\ Credits_{it} + B_{11}\ Increasing\ of\ Financial\ Inculcation_{it} + Ei.$$

ويمكن ايجاد هذا التأثير لمؤشر القروض غير المنتظمة/ إجمالي القروض كمؤشر لجودة الأصول :

- $$In\ LOS/TL_{it} = B_0\ LOS/TL_{it-1} + B_1\ No.Accounts_{it} + B_2\ No.Credit\ Card_{it} + B_3\ No.Debit\ Card_{it} + B_4\ No.Phone\ Cash_{it} + B_5\ No.Branches_{it} + B_6\ No.ATMs_{it} + B_7\ Personal\ \&\ SME_S\ Credits_{it} + B_8\ Personal\ \&\ SME_S\ Deposits_{it} + B_9\ Total\ Credits_{it} + B_{10}\ Actual\ Credits_{it} + B_{11}\ Increasing\ of\ Financial\ Inculcation_{it} + Ei.$$

كما يمكن ايجاد هذا التأثير على مؤشر مخصصات القروض/القروض غير المنتظمة:

- $$In\ PL/LOS_{it} = B_0\ PL/LOS_{it-1} + B_1\ No.Accounts_{it} + B_2\ No.Credit\ Card_{it} + B_3\ No.Debit\ Card_{it} + B_4\ No.Phone\ Cash_{it} + B_5\ No.Branches_{it} + B_6\ No.ATMs_{it} + B_7\ Personal\ \&\ SME_S\ Credits_{it} + B_8\ Personal\ \&\ SME_S\ Deposits_{it} + B_9\ Total\ Credits_{it} + B_{10}\ Actual\ Credits_{it} + B_{11}\ Increasing\ of\ Financial\ Inculcation_{it} + Ei.$$

ويتضح من المعادلات السابقة قيام النموذج بقياس أثر محددات الشمول المالي والتي تمثلت في ١١ متغير مستقل على ثلاثة مجموعات رئيسية من المؤشرات تمثلت في الربحية والسيولة وجودة الأصول بواقع ٧ مؤشرات فرعية، وسوف يتم تطبيق هذا النموذج من خلال البيانات الكمية والمالية للبنوك التجارية محل الدراسة.

خامساً: القائمة المقترحة للإفصاح عن معلومات الشمول المالي في ضوء المعايير التنظيمية والمحاسبية IFRS.

يتفق المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٠) المعدل عام ٢٠١٩ بعنوان" الأدوات المالية :الإفصاحات" مع معيار التقارير المالية الدولية IFRS7 الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) بعنوان " الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة "، والتي تؤكد على ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من أن يتفهموا الأسس التي بناء عليها تم إعداد القوائم المالية للبنك وتتمثل تلك السياسات في الآتي :

أ- الإفصاح عن كيفية تحقق الأنواع الرئيسية من الإيرادات.

ب- تقييم الاستثمارات المالية والأوراق المالية المتداولة.

ج- التمييز بين تلك المعاملات والأحداث الأخرى التي تؤدى إلى الاعتراف بالأصول والالتزامات بالميزانية، وبين المعاملات والأحداث التي ينشأ عنها وجود ارتباطات والتزامات محتملة فقط.

د- أسس تحديد خسائر القروض والسلفيات وكذا أسس إعدام القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل.

هـ- أسس تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء.

وقد تناولت تلك المعايير الإفصاح عن المخاطر المصرفية العامة وفقاً للتشريعات أو الظروف البيئية المحلية التي تفرض على البنك تجنيب مبلغ معين كل عام يخصص لمواجهة المخاطر المصرفية العامة مثل الخسائر المستقبلية أو مخاطر أخرى لا يمكن التنبؤ بها، بالإضافة إلى مخصص خسائر القروض والسلفيات.

وينوه الباحث إلى أنه قد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية في ذلك التاريخ، والتي تختلف في بعض الجوانب عن معايير المحاسبة المصرية التي صدرت خلال عام ٢٠١٥ وكذلك معايير المحاسبة الدولية. الأ أنه عند إعداد القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ قامت إدارة البنك المركزي بتعديل بعض السياسات المحاسبية ومتطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس بحيث تتفق مع المعايير المحاسبية. وعلى الرغم من هذه التعديلات والاهتمام بمتطلبات الافصاح بالبنوك والمؤسسات المالية المشابهة إلا أن القوائم والتقارير المالية للبنوك حتى الآن لا تفصح عن معلومات الشمول المالي وإنما يتم استعراض دور البنك في تنفيذ مبادرات الشمول المالي وفقاً لتعليمات البنك المركزي ضمن الايضاحات المتممة للتقارير المالية فقط دون التطرق للمعلومات الكمية والنوعية التي

تتعلق بالشمول المالي ومدى تأثيرها على معدلات الأداء بالبنك ودورها في تعزيز الاستقرار المالي بالقطاع المصرفي ككل.

وفي هذا السياق تناول المبدأ رقم ٢٨من مبادئ الوثيقة الإرشادية لمقررات بازل ٣ عن الشمول المالي (BCBS,2016) بعنوان " متطلبات الإفصاح والشفافية " ضرورة قيام البنوك المركزية كسلطة إشرافيه ورقابية بإلزام البنوك والجماعات المصرفية بنشر المعلومات الكمية والنوعية عن الشمول المالي بانتظام وعلى أساس موحد ومناسب، بحيث يسهل الوصول إليها والتحقق من حالتها المالية وأدائها ومدى تعرضها للمخاطر، والاستراتيجيات التي تتبناها لإدارة تلك المخاطر ومدى تطبيقها لقواعد حوكمة الشركات. كما يجب على البنوك المركزية مطالبة جميع المؤسسات المالية بالالتزام بمعايير المحاسبة الخاصة بها وتفعيل متطلبات الإفصاح الدنيا عن الشمول المالي والتي تعزز قابلية المعلومات المفصح عنها للمقارنة ومدى ملاءمتها وموثوقيتها وتوقيتها، وكذلك الكشف بشكل منتظم عن الحد الأدنى من المعلومات الكمية والنوعية بما يتناسب مع بيانات المخاطر الخاصة بها.

وأكد هذا المبدأ على ضرورة مراعاة السلطات الإشرافية الاختلاف في مصادر المخاطر والتعرضات المرتبطة بالمؤسسات المالية والمنتجات والقنوات المختلفة التي تستهدف العملاء الذين لا يحصلون على الخدمات أو تنقصهم الخدمات المالية – الفئات المهمشة- خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات العاملة في مجال الإقراض الصغير أو متناهي الصغر، حيث يجب مراعاة محدودية الشروط للقروض الصغيرة والمتوسطة واحتمال حدوث تدهور بشكل أسرع في جودة محافظ تلك القروض. وكذلك ما يتعلق بمقدمي الأموال الإلكترونية والإفصاح عن كيفية احتجاز أموال العملاء بالبنوك في حالة حدوث تعثر لبعض العملاء، فضلاً عن أهمية الافصاح عن الجهات المختلفة المشاركة في تقديم هذه الخدمات (مثل مسؤولي الحسابات ومقدمي تكنولوجيا المعلومات وشبكات الوكلاء). كما أن الإفصاح عن نماذج الأعمال والتركيز الجغرافي أو القطاعي أو قاعدة العملاء، وهياكل الحوكمة لها أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات المالية التي تميل إلى العملاء الذين لا يحصلون على الخدمات أو تنقصهم الخدمات المالية، وأخيراً الكشف عن الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك الشركات غير المالية (مثل متاجر البيع بالتجزئة أو الشركات متعددة الجنسيات) والأطراف الثالثة التي لها وكالة أو علاقة تعاقد خارجية أخرى(Bose et al.,2017;Abd El hafiez,2018).

كما ينوه الباحث أنه وفقًا لتقرير المفوضية الأوروبية رقم ٥ (EC. 5 ,2016)، ينبغي أن تقوم البنوك المركزية وكافة المؤسسات الإشرافية بنشر معلومات كمية ونوعية يسهل فهمها ويمكن الوصول إليها بسهولة في كل قطاع فرعي يشرفون عليه (مثل التقارير التحليلية عن المنتجات والخدمات المالية وقنوات التسليم والمؤسسات والعملاء والتطورات الرئيسية وقواعد البيانات المتكاملة التي تشمل البيانات التاريخية والمعلومات الإحصائية الحالية)، على أن يتم نشر هذه المعلومات على المواقع الإلكترونية و/ أو توزيعها على الجهات الفاعلة الأخرى التي يمكنها نقل هذه المعلومات إلى كافة الأطراف المستفيدة.

في حين قدمت دراسة كل من(البنك المركزي المصري،٢٠١٨؛ البنك الأهلي المصري،٢٠١٩) مبدأ منفرد للإفصاح والشفافية عن منتجات وخدمات الشمول المالي التي تقدمها البنوك التجارية، حيث يتضمن كل من:

١- يتعين على البنك الافصاح عن معدلات العائد الفعلية السنوية وأسعار الخدمات المصرفية بموقعة الالكتروني وفي صالات مقراته وفروعه، والمراسلات الخاصة والنشرات المرسلة للعملاء.

٢- يجب أن تكون جميع القواعد والأحكام المتعلقة بكافة الخدمات المصرفية ولا سيما الالكترونية منها متاحة على الموقع الالكتروني للبنك.

٣- يتعين على البنك عند القيام بالتسويق أو الاعلان عن منتجاته استخدام لغة بسيطة ومفهومة للعامة وتجنب المصطلحات المعقدة التي تتعلق بابتكارات التكنولوجيا المالية.

٤- يجب على البنك ومقدمي خدمات الدفع ووكلائهم تزويد العميل بمعلومات كافية وواضحة وغير مضللة قبل التعاقد على المنتجات والخدمات وخاصة الالكترونية، بما يجعله على دراية كاملة بشروط وخصائص وتكاليف المنتج أو الخدمة.

٥- في حالة تعامل البنك مع شركات الاسناد الخارجي أو مقدمي خدمات الدفع أو وكلائهم فيما يتعلق بالمنتجات أو الخدمات المقدمة للعميل، يتعين على البنك إبلاغ العميل بأن البنك مسئول مسئولية كاملة عن جميع الخدمات المقدمة من تلك الشركات.

٦- يتعين إبلاغ العميل وفقاً للآلية المتفق عليها بالعقد بأي تغيرات في سعر العائد أو المصروفات المتفق عليها ومدى تأثير ذلك على شروط التسهيل الممنوح.

وانطلاقاً مما سبق وتأكيداً على أهمية الافصاح عن معلومات الشمول المالي من قبل الدراسات السابقة، والاصدارات المهنية والمؤسسات المنظمة وتعليمات الجهات الرقابية والإشرافيه، يقترح الباحث قائمة للإفصاح عن معلومات الشمول المالي بشكل كمي ونوعي معاً وذلك على النحو التالي:

قائمة الافصاح عن معلومات الشمول المالي بالبنوك التجارية.

بنك / .....

بيـــان	عـــام	سنة المقارنة	التمييز
١- المعلومات الكمية عن الشمول المالي:			
▪ عدد الفروع المصرفية للبنك.	X	X	فرع
▪ عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs.	X	X	ماكينة
▪ عدد نقاط البيع P.O.S.	X	X	نقطة
▪ عدد الحسابات المصرفية للعملاء.	X	X	حساب
▪ عدد بطاقات الائتمان للعملاء.	X	X	بطاقة
▪ عدد بطاقات الخصم للعملاء.	X	X	بطاقة

▪ عدد حسابات الهواتف الذكية Cash Phone .	X	X	حساب
▪ أخرى	X	X	--
٢- المعلومات المالية للشمول المالي:			
▪ حجم القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات.	X	X	جنية
▪ حجم المدخرات من قبل الأفراد.	X	X	جنية
▪ حجم المحفظة الائتمانية بالبنك.	X	X	جنية
▪ حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة.	X	X	جنية
▪ التغير(مقدار الزيادة) في الشمول المالي المؤسسي.	X	X	جنية
▪ أخرى	X	X	--
٣- تأثير الشمول المالي على مؤشرات الأداء المصرفي:			
✓ مؤشرات الربحية:			
▪ العائد على متوسط الأصول.	X	X	%
▪ العائد على متوسط حقوق الملكية.	X	X	%
▪ صافي هامش العائد.	X	X	%
✓ مؤشرات السيولة:			
▪ إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول.	X	X	%
▪ إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.	X	X	%
✓ مؤشرات جودة الأصول:			
▪ القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض.	X	X	%
▪ مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة.	X	X	%

المصدر : من إعداد الباحث.

- الايضاحات المتممة :

✓ قواعد وأحكام الخدمات المصرفية الالكترونية .....

✓ طبيعة المعاملات مع شركات الاسناد الخارجي أو مقدمي خدمات الدفع أو وكلائهم.....

✓ معدلات العائد الفعلية السنوية وأسعار الخدمات المصرفية الالكترونية .....

✓ أخرى .....

ويرى الباحث أن الدافع الرئيسي وراء ضرورة اقتراح قائمة للإفصاح عن معلومات الشمول المالي بالقطاع المصرفي المصري، هو أن القوائم والتقارير المالية لكافة المؤسسات المصرفية لا تفصح إفصاحاً كاملاً ومنفصلاً ومنتظماً عن المعلومات الكمية والنوعية للشمول المالي. والتي مما لاشك فيه أصبحت مطلب ضروري للجهات الإشرافية والرقابية ليس فقط على المستوى المحلي وإنما من قبل المنظمات الدولية الرقابية وكذلك وكالات ومؤسسات التصنيف الائتماني الدولي. وذلك لما له من تأثير إيجابي على معدلات الأداء المصرفي والاستقرار المالي ككل ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

سادساً: الدراسة التطبيقية لانعكاسات الشمول المالي على معدلات الأداء بالبنوك التجارية المصرية.

استكمالاً لما تم عرضه في الدراسة النظرية بالمحاور السابقة، وتحقيقاً لأهداف البحث من حيث قياس أثر الشمول المالي على معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية وسعياً نحو اختبار فروض البحث بشكل عملي، يتناول الباحث في الدراسة التطبيقية كل من: مجتمع وعينة البحث، توصيف وقياس متغيرات البحث، أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، وأخيراً تحليل النتائج واختبار الفروض وذلك على النحو التالي:

١- مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من كافة البنوك التجارية العاملة في مصر والتي يبلغ عددها ٣٨ بنك من واقع تقرير البنك المركزي المصري عام ٢٠١٨، وتشمل عينة البحث عدد ستة بنوك تجارية تم اختيارها وفقاً للعوامل التالية :

- أن تخضع البنوك محل الدراسة لإشراف البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية.
- اختيار البنوك التجارية الرائدة في تعزيز استراتيجيات الشمول المالي بالمجتمع المصري.
- انتظام نشر التقارير المالية عبر المواقع الالكترونية الخاصة بها وموقع البورصة المصرية.
- شمول البنوك محل الدراسة كافة القطاعات من حيث الملكية بالجهاز المصرفي المصري.

ويعكس الجدول التالي البنوك التجارية التي تمثل عينة الدراسة:

جدول رقم (٢)

توزيع البنوك محل الدراسة حسب الملكية

مسلسل	البنوك محل الدراسة	الملكية
١	البنك الأهلي المصري	قطاع عام
٢	بنك مصر	قطاع عام
٣	البنك التجاري الدولي CIB	قطاع خاص
٤	بنك الاسكان والتعمير	قطاع خاص
٥	بنك الاسكندرية كفرع لبنك INTESA SANPAOLO	فرع أجنبي
٦	بنك قطر الوطني الأهلي QNB	فرع أجنبي

- ولأغراض تحليل محددات الشمول المالي بالقطاع المصرفي ككل وإمكانية تعميم النتائج، سوف يعتمد الباحث على البيانات والتقارير المنشورة بالبنك المركزي المصري، والتي تقيس مؤشرات سلامة الأداء المالي بالقطاع المصرفي ككل بواقع ٣٨ بنك. من خلال سلسلة زمنية ٥ سنوات تبدأ من عام ٢٠١٤ وتنتهي عام ٢٠١٨م.

٢- توصيف ومؤشرات قياس متغيرات البحث:

في سياق ما تم عرضه وتحليله بالاطار النظري لكل من ابتكارات التكنولوجيا المالية بأشكالها المتنوعة ودورها في تعزيز استراتيجيات الشمول المالي بأبعاده المختلفة وتأثيره على معدلات الأداء المصرفي، وفي ضوء استقراء وتحليل الاصدارات والنشرات الدورية لمقررات بازل٣ وتعليمات البنك المركزي بشأن آليات تفعيل الشمول المالي، واحتكاماً إلى معايير IFRS التي تمثل دستور مهنة المحاسبة والمراجعة. يُمكن تقديم نموذج وصفي لمتغيرات البحث كما في الشكل التالي:

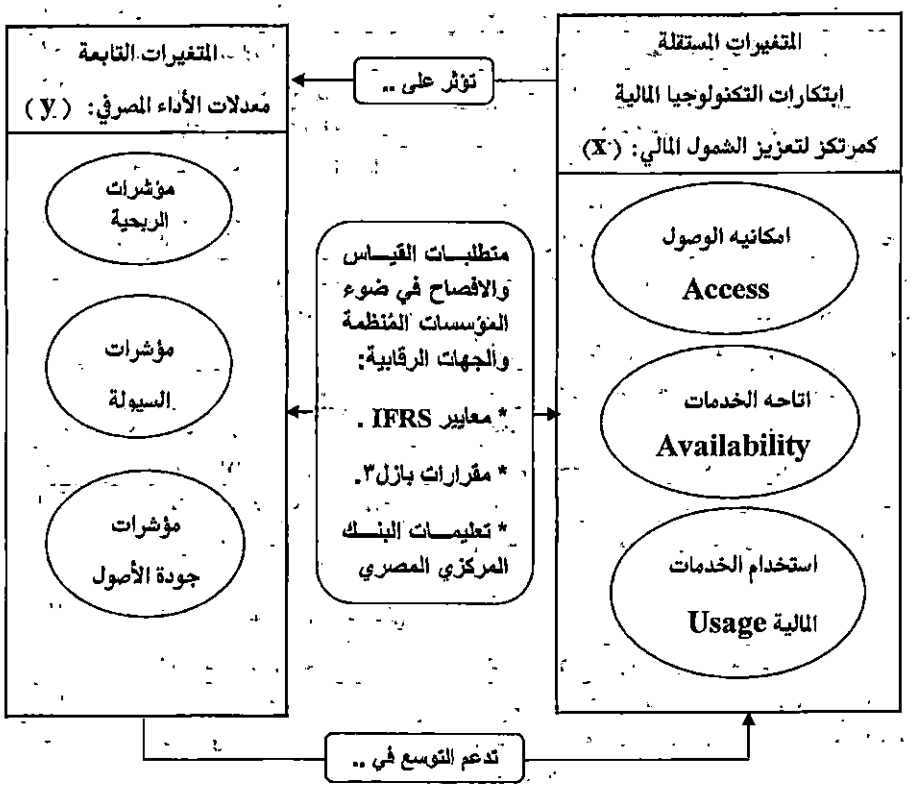

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل رقم (٢)

نموذج وصفي لمتغيرات البحث

ويستند الباحث في بناء مؤشرات قياس متغيرات البحث على كل من دراسة (Park, & Mercado, 2018) التي قدمت ثلاثة أبعاد رئيسية لقياس الشمول المالي، وكذلك تقرير البنك المركزي المصري عام ٢٠١٨ بشأن معدلات قياس الأداء المصرفي بالبنوك التجارية. ويوضح الجدول التالي رقم (٣) مؤشرات قياس متغيرات البحث :

جدول رقم (٣)

ترميز متغيرات البحث ومؤشرات قياسها

الرمز	توصيف المتغير	مؤشرات القياس
X	المتغيرات المستقلة : ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي:	
-	البعد الأول: امكانيه الوصول Access:	يتم حساب شريحة السكان البالغين الذين لديهم حسابات بنكية مقارنة بعدد حسابات الودائع لكافة مجتمع البالغين.
X1	عدد الحسابات المصرفية	عدد الحسابات المصرفية النشطة للأفراد والمؤسسات بالبنك
X2	عدد بطاقات الائتمان للبالغين	عدد بطاقات الائتمان الممنوحة والمفعلة للأفراد بالبنك
X3	عدد بطاقات الخصم للبالغين	عدد بطاقات الخصم الممنوحة والمفعلة للأفراد بالبنك
X4	عدد حسابات الهواتف الذكية Cash Phone	عدد الحسابات الخاصة بخدمات الهاتف للأفراد والمؤسسات
-	البعد الثاني: اتاحه الخدمات Availability:	يتم حساب عدد فروع البنوك التجارية وماكينات ATMs لكل ١٠٠٠٠٠ شخص بالغ.
X5	عدد الفروع المصرفية	عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان البالغين.
X6	عدد ماكينات الصراف الألى ATMs	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان البالغين.
-	البعد الثالث : استخدام الخدمات المالية Usage:	حساب حصة السكان البالغين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذين قاموا بالاقتراض أو الادخار من / إلى المؤسسات المالية.
X7	حجم القروض الممنوحة للأفراد	حجم القروض من مؤسسة مالية كنسبة من السكان البالغين.
X8	حجم المدخرات من قبل الافراد	حجم المدخرات في مؤسسة مالية كنسبة من السكان البالغين.
X9	حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	إجمالي الائتمان المقدم من البنك للأفراد والمؤسسات.
X10	حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض	الائتمان المستخدم كنسبة من الائتمان الممنوح من قبل البنك.
X11	التغير في الشمول المالي المؤسسي	الزيادة في معدلات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
Y	المتغيرات التابعة: معدلات الأداء المصرفي:	
-	البعد الأول: مؤشرات الربحية:	تقيس معدلات الربحية في نهاية سنة مالية.
Y1	العائد على متوسط الاصول	صافي الربح عن أخر مدة مالية منسوباً إلى متوسط الأصول
Y2	العائد على متوسط حقوق الملكية	صافي الربح عن أخر سنة مالية منسوباً إلى متوسط حقوق المساهمين.
Y3	صافى هامش العائد	صافي الدخل من العائد منسوباً إلى متوسط الأصول المدره للعائد وفقا لأخر سنة مالية.
-	البعد الثاني: مؤشرات السيولة :	تقيس معدلات السيولة لدى البنك في نهاية سنة مالية.
Y4	إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	أرصدة ودائع العملاء منسوبة إلى إجمالي الأصول
Y5	إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	أرصدة الاقراض والخصم منسوبة إلى إجمالي الودائع
-	البعد الثالث: مؤشرات جودة الأصول:	تقيس معدلات جودة منح القروض في نهاية سنة مالية.
Y6	القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	حجم القروض غير الجيدة إلى إجمالي القروض الممنوحة.
Y7	مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة	حجم مخصصات القروض وفقا لسياسات وتقديرات البنك إلى حجم القروض غير الجيدة.

المصدر: من اعداد الباحث.

٣- أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية : قام الباحث بتجميع البيانات التي تخدم متغيرات البحث من واقع التقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة والبنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية تقوم بتقييم أداء الجهاز المصرفي ككل، وذلك من خلال الموقع الالكتروني لكل بنك أو من الموقع الرسمي للبورصة المصرية. وتتمثل فترة الدراسة والتحليل في سلسلة زمنية ٥ سنوات تراوحت ما بين ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨ وقد قام الباحث بتجميع البيانات باستخدام برنامج EXCEL. ووفقاً لطبيعة البيانات ومنهجية الدراسة، وقد اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الاحصائية المتعلقة ببرنامج SPSS الاصدار الثاني والعشرون، وتتمثل هذه الأساليب في كل من :

- أدوات التحليل الوصفية (Descriptive Analysis Methods) ، والتي تستخدم لإعطاء صورة عامة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، من خلال معلمات المتوسط الحسابي Mean ، والانحراف المعياري Standard Deviation.
- تحليل التباين أحادي الاتجاه(One Way ANOVA) ، لتحديد مدى التباين في السلسة الزمنية خلال سنوات الدراسة بين البنوك التجارية محل التطبيق.
- مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) ، والتي تعكس درجة الارتباط بين كل متغير من متغيرات الدراسة وبقية المتغيرات، وتعطى صورة حقيقية عن دوال الانحدار التي يمكن تكوينها.
- الانحدار المتعدد، والذي يستخدم لتحديد العلاقة بين المتغير التابع وعدد من المتغيرات المستقلة لبناء دوال الانحدار وبيان مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٤- تحليل النتائج واختبار الفروض البحثية : يعرض الباحث فيما يلي أهم نتائج الدراسة التطبيقية مع إجراء تحليل ومناقشة لهذه النتائج واختبار الفروض من خلال المحاور التالية :

٤/١- تحليل نتائج التباين أحادي الاتجاه (One Way Anova) لمحددات الشمول المالي:

يوضح الجدول التالي رقم (٤) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه بشأن محددات الشمول المالي، والذي يمكن من خلاله استخلاص العديد من النتائج لاختبار الفرض الأول أهمها ما يلي :

- وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث ملكيتها (عام – خاص – أجنبية) بشأن عدد الحسابات المصرفية المسجلة للبالغين بكل قطاع، حيث بلغت قيمة (ف = ٥,٩٩٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠٧)، وقد جاءت البنوك العامة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ١٨٦٣١٥ وانحراف معياري ٣٠١٠٢، يليها بنوك القطاع الخاص بمتوسط حسابي ١٢٧٥٩٣ وانحراف معياري ١٢٤٠٥٢، وأخيراً الفروع الأجنبية بمتوسط حسابي ٦٩٩٣٤ وانحراف معياري ٢٥٤٣١.
- وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث ملكيتها (عام – خاص – أجنبية) بشأن عدد حسابات Phone Cash بكل قطاع، حيث بلغت قيمة (ف = ٢٢,٦٣) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وقد جاءت البنوك الخاصة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ١٣٠٨٦٧ وانحراف معياري ٥٨٣٤٦، يليها الفروع الأجنبية بمتوسط حسابي ١٤٨١٣ وانحراف معياري ١٠٥٠٢، وأخيراً البنوك العامة بمتوسط حسابي ١٠٥٣٥ وانحراف معياري ٧٨٤٠.

- وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث ملكيتها (عام – خاص – أجنبية) بشأن عدد الفروع المصرفية لكل قطاع، حيث بلغت قيمة (ف = ٥٨,٤٩) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وكذلك بشأن عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs حيث بلغت قيمة (ف = ٣٩,٢٩) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وفي الحالتين جاءت البنوك العامة في المرتبة الأولى ، يليها الفروع الأجنبية، وأخيراً بنوك القطاع الخاص.
- وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث ملكيتها (عام – خاص – أجنبية) بشأن حجم القروض الممنوحة للأفراد لكل قطاع، حيث بلغت قيمة (ف = ١٠,٨٤) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وكذلك بشأن حجم المحفظة الائتمانية بالبنك حيث بلغت قيمة (ف = ١٠,٩٣) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وفي الحالتين جاءت البنوك العامة في المرتبة الأولى ، يليها الفروع الأجنبية، وأخيراً بنوك القطاع الخاص.
- وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث ملكيتها (عام – خاص – أجنبية) بشأن حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة لكل قطاع، حيث بلغت قيمة (ف = ٥,٥٥) بمستوى معنوية (٠,٠١٠)، وكذلك بشأن الزيادة في الشمول المالي المؤسسي حيث بلغت قيمة (ف = ٥,٩٣) بمستوى معنوية (٠,٠٠٧)، وفي الحالتين جاءت البنوك العامة في المرتبة الأولى ، يليها الفروع الأجنبية، وأخيراً بنوك القطاع الخاص.

وهنا يؤكد الباحث أنه على الرغم من انتشار البنوك العامة بجميع أنحاء الجمهورية وتعدد فروعها وكثافة عدد ماكينات الصراف الآلي ومن ثم قدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية التي تجلت في عدد الحسابات التقليدية وعدد بطاقات الائتمان والخصم إلا أنها مازالت محدودة في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الالكترونية التي ترتبط بالمواقع الإلكترونية والهواتف الشخصية مقارنة بباقي البنوك، في حين أن البنوك الأجنبية كان لها السبق في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية من خلال خدمات Phone Cash يليها بنوك القطاع الخاص.

٢/٤- تحليل نتائج التباين أحادي الإتجاه (One Way Anova) لمعدلات الأداء المصرفي :

يمكن استخلاص العديد من النتائج بالجدول رقم (٥) لاختبار الفرض الأول أهمها ما يلي :

- عدم وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة بشأن صافي العائد على متوسط الأصول بكل قطاع، حيث بلغت قيمة (ف = ١,٠٤٦) بمستوى معنوية (٠,٣٦٥) وهي أكبر من (٠,٠٥)، وكذلك عدم وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة بشأن صافي هامش العائد بكل قطاع، حيث بلغت قيمة (ف = ٠,٢١١) بمستوى معنوية (٠,٨١١) .
- وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة بشأن صافي العائد على متوسط حقوق الملكية بكل قطاع، حيث بلغت قيمة (ف = ١٠,٨٣) بمستوى معنوية (٠,٠٠١)، وكذلك وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة بشأن إجمالي القروض/إجمالي الودائع بكل قطاع، حيث بلغت قيمة (ف = ٢٢,٠٥) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠).

جدول رقم (٤)

نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way Anova) لمحددات الشمول المالي

بالبنوك التجارية محل الدراسة وفقاً لطبيعة ملكيتها.

كود المتغير	المتغيرات	القطاع	متوسط حسابي	انحراف معياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	اختبار ف	Sing.
X1	عدد الحسابات المصرفية للبالغين	عام	١٨٦٣١٥	٣٠١٠٢	٢٣٨٩٠٠	١٥٢٢٠٠	٥,٩٩٦	٠,٠٠٧
		خاص	١٢٧٥٩٣	١٢٤٠٥٢	٣٢٨٠٠٠	١٢٢٠٥		
		أجنبي	٦٩٩٣٤	٢٥٤٣١	١٢١١٠٠	٤١١٧٠		
X2	عدد بطاقات الائتمان للبالغين	عام	١٠١٧١٤	٧٧٥٢٦	٣١٠١٠٠	٤٣٣٣٠	١,٣٢٢	٠,٢٨٣
		خاص	٧٦٢٨٧	٩٦١٠٢	٢٨٩٠٠٠	١٩٨٦		
		أجنبي	٤٨٩٧٠	٢٣٤٢٤	١٠٣٨٠٠	٢١٣١٠		
X3	عدد بطاقات الخصم للبالغين	عام	٢٢٩٨٣٦	٢٦٩٥١٠	٩٩٩٠٨٠٠	٨٦٣١٠	٢,٦١٨	٠,٠٩١
		خاص	١١٢١١٦	١١٤٧٧١	٢٩٨٠٠٠	٧٥٦٥		
		أجنبي	٦٠٣٦٨	٢٥٢١٨	١٠٨٤٥٠	٣٨٠٠٠		
X4	عدد حسابات Phone Cash للبالغين	عام	١٠٥٣٥	٧٨٤٠	١٩٣٥٤	١٣١٠	٢٢,٦٣	٠,٠٠٠
		خاص	١٣٠٨٦٧	٥٨٣٤٦	١٨٣٥٢٠	٦٢٣٦٠		
		أجنبي	١٤٨١٣	١٠٥٠٢	٤٤٥٢٥	١٢٢٣		
X5	عدد الفروع المصرفية	عام	٤٥٧	١١٥	٦٢٤	٢٧٨	٥٨,٤٩	٠,٠٠٠
		خاص	١١٨	٥٠	١٨١	٦٢		
		أجنبي	٢٠٥	١٣	٢١٩	١٧٩		
X6	عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs	عام	٢٢٨٧	٩٠٦	٤٠٢٢	١٢٧٣	٣٩,٢٩	٠,٠٠٠
		خاص	٤٧٣	٣١١	٩٣٣	١٥٦		
		أجنبي	٢٨٨	١١٩	٤٦٠	١٣٨		
X7	حجم القروض الممنوحة للأفراد	عام	١٩٣	١٢٥	٤٣١	٥٤	١٠,٨٤	٠,٠٠٠
		خاص	٤٣	٣٨,٥	١٠٦	٦,٥		
		أجنبي	٦٠	٤٠,٨	١٣٨	٢١		
X8	حجم المدخرات من قبل الافراد	عام	٥٣٥	٢٥١	١٠١٥	٢٤٠	٢٣,٠٦	٠,٠٠٠
		خاص	١١٦	١٠٨	٢٨٥	١٢		
		أجنبي	١٠١	٦٢	٢٠٧	٣٦		
X9	حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	عام	١٩٤,٧	١٢٥	٤٣٣	٥٥	١٠,٩٣	٠,٠٠٠
		خاص	٤٣	٣٨,٥	١٠٦	٦,٥		
		أجنبي	٦٠	٤٠,٨	١٣٨	٢١		
X10	حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة	عام	٧٠	٤٨	١٨٥	٢٧	٥,٥٥	٠,٠١٠
		خاص	١٨	١٧,٤	٤٤,٥	١,٥		
		أجنبي	٤٠	٣٢,٧	١٠٣	١٠		
X11	الزيادة في الشمول المالي المؤسسي	عام	٤٧	٤٨	١٦٧	٤	٥,٩٣	٠,٠٠٧
		خاص	٦	٩,٥	٣١	٠,٣		
		أجنبي	١٠,٥	١١	٣٤	٠,٠٠		

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.

عدد المشاهدات N = ٣٠

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل التباين أحادي الإتجاه (One Way Anova) لمعدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية محل الدراسة وفقاً لطبيعة ملكيتها.

كود المتغير	المتغيرات	القطاع	متوسط حسابي	انحراف معياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	اختبار ف	Sing.
Y1	صافي العائد على متوسط الأصول	عام	١,٩٥	١,٩٠	٦,٩	٠,٤٨	١,٠٤٦	٠,٣٦٥
		خاص	٢,٤٩	٠,٧٤	٣,٥	١,٣		
		أجنبي	٢,٧	٠,٦١	٣,٨	١,٦٥		
Y2	صافي العائد على متوسط حقوق الملكية	عام	١٨,٢	٨,٤	٣٧,٢	٦	١٠,٨٣	٠,٠٠١
		خاص	٣٥,٥	١٠,٨	٤٧,٥	١٨		
		أجنبي	٢٥,٣	٥,٧٤	٣٥	١٥,٥		
Y3	صافي هامش العائد	عام	٤,٥٢	٤,٤٠	١٥,٩	٠,٧٢	٠,٢١١	٠,٨١١
		خاص	٤,٤٤	١,٦٥	٦,٢	٢,١		
		أجنبي	٥,١٨	١,٠٢	٦,٨	٤,١		
Y4	إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	عام	٧٧,٩	٩,٤٥	٨٨	٦٣	١,٩٠١	٠,١٦٩
		خاص	٧٣	١٦,٣	٨٦,٥	٤٢,٥		
		أجنبي	٨٢,٦	١,٨٣	٨٥	٧٩		
Y5	إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	عام	٣٤,٢	٧,٦	٤٤	٢٢	٢٢,٠٥	٠,٠٠٠
		خاص	٤١,٣	١٠,٢	٦٢,٥	٢٧		
		أجنبي	٥٧,٧	٥,٩٦	٦٦,٦	٤٨		
Y6	القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	عام	٤,٧٩	٤,٠٥	١٥,٤	١,٩	١,٩٨٥	٠,١٥٧
		خاص	٦,٥١	٢,٠٠	١٠	٤		
		أجنبي	٤,٠٧	١,٧٨	٦,٦٩	٢,١٧		
Y7	مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة	عام	١,٣٣	٠,٤٩	٢,٤٨	٠,٩٦	١,٠٨٩	٠,٣٥١
		خاص	١,٦٣	٠,٦٢	٢,٧٠	٠,٧١		
		أجنبي	١,٥٨	٠,٣٢	٢,١٥	١,٠٤		

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي . عدد المشاهدات N = ٣٠

ومن خلال عرض نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه بالجدولين السابقين رقم (٤) و(٥) يمكن رفض الفرض الأول من فروض البحث والذي ينص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية (عامة – خاصة – فروع أجنبية) محل الدراسة بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحسين معدلات الأداء المصرفي ". حيث توجد فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية من حيث الملكية بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي وتحسين الأداء المصرفي خاصة فيما يتعلق بصافي العائد على متوسط حقوق الملكية كأحد مؤشرات الربحية، وكذلك إجمالي القروض/ إجمالي الودائع كأحد مؤشرات السيولة.

٤/٣- تحليل نتائج مصفوفة الارتباط بين محددات الشمول المالي ومعدلات الأداء المصرفي:

يوضح الجدول التالي رقم (٦) نتائج مصفوفة الارتباط بين محددات الشمول المالي ومعدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية محل الدراسة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين محددات الشمول المالي ومؤشرات الربحية بالبنوك التجارية محل الدراسة، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين ٠,٠٢٠ ، ٠,٩٧٤ وجميعها دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠١، و ٠,٠٥ وقد بلغت قيمة معامل الارتباط بين حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة وصافي هامش العائد والعائد على متوسط الأصول ٠,٤٨٨ و ٠,٤١٢ على التوالي. يليها حجم القروض المقدمة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعائد على متوسط الأصول ٠,٣٠٥ وكذلك توجد علاقة ارتباط طردية بين تقديم خدمات Phone Cash كأحد الخدمات الالكترونية الحديثة وبين العائد على متوسط حقوق الملكية ٠,٤٧٤، بينما توجد علاقة ارتباط سلبية بين عدد الفروع المصرفية والعائد على متوسط حقوق الملكية -٠,٥٣٣ ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإستثمار في انشاء الفروع المصرفية مما ينعكس سلبياً على مؤشرات الربحية.
- وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين محددات الشمول المالي ومؤشرات السيولة بالبنوك التجارية محل الدراسة، وقد تراوحت معاملات الارتباط بين ٠,٠٠٩ ، ٠,٣٢٠ وجميعها دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠١، و ٠,٠٥ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين عدد البطاقات الائتمانية المقدمة من البنك كأحد محددات الشمول المالي وكذلك عدد الحسابات المصرفية وبين مؤشر إجمالي الودائع/إجمالي الأصول ٠,٣٢٠ ، و ٠,٢٧٤ على التوالي، وبين حجم الائتمان الفعلي كنسبة من القروض الممنوحة ومؤشر إجمالي القروض/إجمالي الودائع بنسبة ٠,٠٠٩ في حين توجد علاقة ارتباط سلبية بين عدد بطاقات الخصم المصدرة والمستخدمة وبين مؤشر إجمالي القروض/إجمالي الودائع بنسبة -٠,٥٠١ والتي تعطي دلالة حقيقية حيث كلما زاد استخدم العملاء لبطاقات الخصم كلما انخفض مؤشر السيولة بالبنك.
- وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين محددات الشمول المالي ومؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية محل الدراسة، وتراوحت معاملات الارتباط بين ٠,٠١٠ ، ٠,٤٩٨ وجميعها دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠١، و ٠,٠٥ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين خدمات Phone Cash وبين مؤشر القروض غير المنتظمة/إجمالي القروض وكذلك مخصص القروض /القروض غير المنتظمة بنسبة ٠,٤٩٨، و ٠,٤٧٣ على التوالي، كما توجد علاقة ارتباط معنوية بين حجم الائتمان المقدم للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين مؤشر القروض غير المنتظمة/إجمالي القروض بنسبة ٠,٥٣٣ .

جدول رقم (٦)

مصفوفة معاملات الارتباط بين مجددات الشمول المالي ومعدلات الأداء المصرفي بالبنوك محل الدراسة.

الأبعاد	No.Accounts	No.Credit Card	No.Debit Card	No.Phone Cash	No.Branches	No.ATMs	Personal & SMES Credits	Personal & SMES Deposits	Total Credits	Actual Credits	Increasing of Financial Inculcation	ROA	ROE	NM	TD/TA	TL/TD	LOS/TL	PL/LOS
No.Accounts	١	٠,٧٣٥	٠,٤٨٩	٠,٢٧٢	٠,٥١٠	٠,٦٤٩	٠,٥٧٩	٠,٦٦٨	٠,٥٨٠	٠,٤٤٩	٠,٤١١	٠,٠١٧	٠,٠٦٧	٠,٠٥٢	٠,٢٧٤	٠,٥٥٧-	٠,١٩٦	٠,١٤٩
No.Credit Card	٠,٧٣٥**	١	٠,٢٢٧	٠,٥٠٤	٠,٣٥١	٠,٣١٦	٠,٢٦٠	٠,٣٣١	٠,٢٦٠	٠,٢٢٢	٠,١١١	٠,٠١٣	٠,٠٢٠	٠,٠٣٢	٠,٣٢٠	٠,٤٣٥	٠,٢٤٩	٠,١٨٢
No.Debit Card	٠,٤٨٩**	٠,٢٢٧	١	٠,٣٤١	٠,٤١٧	٠,٢٩١	٠,١٧١	٠,٢٨٤	٠,١٧١	٠,١٢٢	٠,٠٦٩	٠,١٢٧	٠,٠٦١	٠,٠٦٨	٠,٢٧٣	٠,٥٠١-	٠,٠١٠	٠,٠٤٨-
No.Phone Cash	٠,٢٧٢**	٠,٥٠٤	٠,٣٤١	١	٠,٥١٢	٠,٢٩٩	٠,٣٥٥	٠,٢٩٦**	٠,٣٥٥	٠,٤٠٧	٠,٣٨٨	٠,٠٩٦	٠,٠٥٣	٠,٠٧٤	٠,٠٧٤	٠,٤٢٠	٠,٤٩٨	٠,٤٧٣
No.Branches	٠,٥١٠**	٠,٣٥١	٠,٤١٧	٠,٥١٢	١	٠,٧٤٨	٠,٦٢٩	٠,٧٣٧**	٠,٦٣١	٠,٤٩٤	٠,٥٠٧	٠,٢٢٩	٠,٠٥٣	٠,٠٨١	٠,١٣٧	٠,٤٢٨	٠,١٦٩	٠,٢١٦
No.ATMs	٠,٦٤٩**	٠,٣١٦	٠,٢٩١	٠,٢٩٩	٠,٧٤٨	١	٠,٩٢٤	٠,٩٧٤**	٠,٩٢٤	٠,٧٥٦	٠,٧٤٤	٠,١١٤	٠,٠٥٣	٠,٠٥٨	٠,١٠٥	٠,٤٣٠	٠,٣٣١	٠,٠١٩
Personal & SMES Credits	٠,٥٧٩**	٠,٢٦٠	٠,١٧١	٠,٣٥٥	٠,٦٢٩	٠,٩٢٤	١	٠,٩٦٩**	١,٠٠٠**	٠,٩٢٦**	٠,٨٠٣**	٠,٣٠٥	٠,٤٣٠	٠,٣٢٤	٠,١١٧	٠,١٧٣-	٠,٥٣٤	٠,١٧١
Personal & SMES Deposits	٠,٦٦٨**	٠,٣٣١	٠,٢٨٤	٠,٢٩٦**	٠,٧٣٧**	٠,٩٧٤**	٠,٩٦٩**	١	٠,٩٧٠**	٠,٨٤٣**	٠,٧٥٢**	٠,١٥٢	٠,٣٧٣	٠,٣٢٦**	٠,٠٧٥	٠,٣٦٧**	٠,٤٢٧	٠,٠٧٨
Total Credits	٠,٥٨٠**	٠,٢٦٠	٠,١٧١	٠,٣٥٥	٠,٦٣١	٠,٩٢٤	١,٠٠٠**	٠,٩٧٠**	١	٠,٩٢٥**	٠,٨٠٢**	٠,٣٠٣	٠,٤٢٩	٠,٣٢٦**	٠,١١٧	٠,١٧٤	٠,٥٣٣	٠,١٧٠
Actual Credits	٠,٤٤٩**	٠,٢٢٢	٠,١٢٢	٠,٤٠٧	٠,٤٩٤	٠,٧٥٦	٠,٩٢٦**	٠,٨٤٣**	٠,٩٢٥**	١	٠,٦٥٣**	٠,٤١٢	٠,٢٩٧	٠,٤٨٨	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٥٨٤	٠,٢٩٩
Increasing of Financial Inculcation	٠,٤١١**	٠,١١١	٠,٠٦٩	٠,٣٨٨	٠,٥٠٧	٠,٧٤٤**	٠,٨٠٣**	٠,٧٥٢**	٠,٦٥٣**	٠,٦٥٣**	١	٠,٠٩٢	٠,١٥١	٠,١٩٦	٠,١٩٣	٠,٠٨٥	٠,٤٦٠	٠,٠٥٣
ROA	٠,٠١٧	٠,٠١٣	٠,١٢٧	٠,٠٩٦	٠,٢٢٩	٠,١١٤	٠,٣٠٥	٠,١٥٢	٠,٣٠٣	٠,٤١٢	٠,٠٩٢	١	٠,٢٠١	٠,٩٢٩	٠,٢١٢	٠,٢٩٢	٠,٢٧٦	٠,٥٥٩
ROE	٠,٠٦٧	٠,٠٢٠	٠,٠٦١	٠,٠٥٣	٠,٥٣٣	٠,٣٥٨	٠,٣٢٤**	٠,٣٧٣	٠,٣٢٦	٠,٢٩٧	٠,١٥١	٠,٢٠١	١	٠,٠٠٠	٠,٢١٩	٠,٠٧٦	٠,٠٣٣	٠,٤٣٦
NM	٠,٠٥٢	٠,٠٣٢	٠,٠٦٨	٠,٠٥٢	٠,٠٨١	٠,٢٩١	٠,٤٣٠	٠,٣٠٥	٠,٤٢٩	٠,٤٨٨	٠,١٩٦	٠,٩٢٩	٠,٠٠٠	١	٠,٢٩٣	٠,٢٣٦	٠,٢٣٩	٠,٥٠١
TD/TA	٠,٢٧٤	٠,٣٢٠	٠,٢٧٣	٠,٠٧٤	٠,١٣٧	٠,١٠٥	٠,١١٧	٠,٠٧٥-	٠,١١٧-	٠,٠٠٩	٠,١٩٣	٠,٢١٢	٠,٢١٩	٠,٢٩٣	١	٠,٢٥٩	٠,١١٦	٠,١٦٢
TL/TD	٠,٥٥٧-	٠,٤٣٥	٠,٥٠١	٠,٤٢٠	٠,٤٢٨	٠,٤٣٠	٠,١٧٣	٠,٣٦٧	٠,١٧٤-	٠,٠٠٩	٠,٠٨٥	٠,٢٩٢	٠,٢٧٦	٠,٢٣٦	٠,٢٥٩	١	٠,٢٨٥	٠,٠٨٤
LOS/TL	٠,١٩٦-	٠,٢٤٩	٠,٠١٠	٠,٤٩٨	٠,١٦٩	٠,٣٣١	٠,٥٣٤	٠,٤٢٧	٠,٥٣٣-	٠,٥٨٤	٠,٤٦٠	٠,٢٧٦	٠,٠٣٣	٠,٢٣٩	٠,١١٦	٠,٢٨٥	١	٠,٤٠٣
PL/LOS	٠,١٤٩-	٠,١٨٢	٠,٠٤٨	٠,٤٧٣	٠,٢١٦	٠,٠١٩	٠,١٧١	٠,٠٧٨	٠,١٧٠	٠,٢٩٩	٠,٠٥٣	٠,٥٥٩	٠,٤٣٦	٠,٥٠١	٠,١٦٢	٠,٠٨٤	٠,٤٠٣	١

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.

*معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عالية عند معنوية ٠,٠٥ .

**معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عالية عند معنوية ٠,٠١ .

٤/٤- نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات الربحية واختبار الفرض الثاني من فروض البحث:

ينص الفرض الثاني من فروض البحث على أنه "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي وتحسين مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية المصرية "، ومن خلال عرض نتائج تحليل الانحدار بالجدول التالي رقم (٧) يتبين ما يلي :

- كشفت نتائج أسلوب الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٥% بين محددات الشمول المالي ومؤشر صافي العائد / إجمالي الأصول كأحد مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية محل الدراسة مأخوذة بصورة إجمالية ، حيث أن قيمة (F) المحسوبة (٩,٤١٥) ودرجة المعنوية.Sig (٠,٠١٢)، وأن هذه العلاقة تمثل ٩٧,٤ % وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٩٥٠) مما يعني أن المتغيرات المستقلة- محددات الشمول المالي- تفسر ٩٥ % من المتغير التابع.
- كما أظهرت نتائج أسلوب الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٥% بين محددات الشمول المالي ومؤشر صافي العائد / حقوق الملكية كأحد مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية محل الدراسة مأخوذة بصورة إجمالية ، حيث أن قيمة (F) المحسوبة (٩,١٩٦) ودرجة المعنوية.Sig (٠,٠١٢)، وأن هذه العلاقة تمثل ٩٧,٤ % وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٩٤٨) مما يعني أن المتغيرات المستقلة- محددات الشمول المالي- تفسر ٩٤,٨ % من المتغير التابع.
- وأخيراً بينت نتائج أسلوب الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ١% بين محددات الشمول المالي ومؤشر صافي هامش العائد كأحد مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية محل الدراسة مأخوذة بصورة إجمالية ، حيث أن قيمة (F) المحسوبة (١١,٦٥٩) ودرجة المعنوية.Sig (٠,٠٠٧)، وأن هذه العلاقة تمثل ٩٧,٩ % وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٩٥٩) مما يعني أن المتغيرات المستقلة- محددات الشمول المالي- تفسر ٩٥,٩ % من المتغير التابع.

وفي ضوء نتائج تحليل الانحدار المتعدد السابقة يمكن قبول الفرض الثاني من فروض البحث حيث يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي بأبعاده المختلفة وتحسين مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، وفقاً للمؤشرات الثلاثة (صافي العائد / متوسط الأصول ، وصافي العائد / متوسط حق الملكية ، و صافي هامش العائد).

جدول رقم (٧)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية محل الدراسة.

المتغيرات	صافي العائد / متوسط الأصول				صافي العائد / متوسط حق الملكية				صافي هامش العائد			
	معامل الانحدار B	قيمة بيتا Beta	قيمة (t) المحسوبة	المعنوية Sing.	معامل الانحدار B	قيمة بيتا Beta	قيمة (t) المحسوبة	المعنوية Sing.	معامل الانحدار B	قيمة بيتا Beta	قيمة (t) المحسوبة	المعنوية Sing.
ثابت الدالة Constant	٦,٥٢٥	–	٣,٥٢	٠,٠١٧ *	٣٢,٦٧٥	–	٢,٢٧٩	٠,٠٧٢	١٦,١٥٩	–	٤,٠٦١	٠,٠١٠ *
عدد الحسابات المصرفية للبالغين	٠,٠٠٠	٧,٨٤٦	٣,٠٧	٠,٠٢٨ *	٠,٠٠٠	٣,٢٩٦ –	١,٢٧ –	٠,٢٥٨	٠,٠٠٠	٩,١٠٨	٣,٩٤٧	٠,٠١١ *
عدد بطاقات الائتمان للبالغين	١,٩٢٥	٠,٨٩١	١,٥٤	٠,١٨٤	٠,٠٠٠	٠,٨٧٦ –	١,٤٩ –	٠,١٩٤	٥;٤٣٣	١,٠٥٧	٢,٠٢٥	٠,٠٩٩ *
عدد بطاقات الخصم للبالغين	٠,٠٠٠	٨,٣٠٠ –	٢,٩٥ –	٠,٠٣٢ *	٠,٠٠١	٤,١٩١	١,٤٧	٠,٢٠٠	٠,٠٠٠	٩,٧٢٩ –	٣,٨٤١ –	٠,٠١٢ *
عدد حسابات Phone Cash للبالغين	١,٧٥٥ –	٠,٧٣٥ –	١,٩٢ –	٠,١١٢	٥,٢٩٣	٠,٢٩٠	٠,٧٥٠	٠,٤٨٧	٥,١٥٤ –	٠,٩٠٨ –	٢,٦٣١ –	٠,٠٤٦ *
عدد الفروع المصرفية	٠,٠١٧ –	٢,٠٠٦ –	٢,٤٧ –	٠,٠٥٦	٠,٠٣٠ –	٠,٤٥٦ –	٠,٥٥٧–	٠,٦٠٢	٠,٠٤٩ –	٢,٤٠٠ –	٣,٢٨٢ –	٠,٠٢٢ *
عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs	٠,٠٠١ –	٠,٤٩٧ –	٠,٦٠ –	٠,٥٧٥	٠,٠٢٣	٢,٦٤٤	٣,١٥٨	٠,٠٢٥	٠,٠٠٢ –	٠,٧٦٩ –	١,٠٢٩ –	٠,٣٥١
حجم القروض الممنوحة للأفراد	١,٣٥	٣٢,٨٧	٠,٢٧٤	٠,٧٩٨	٠,٤٩٦	١٢,٦٨	١,١٤٢	٠,٣١٧	٠,١٨٦	٤٠,٨٥ –	٠,٣٨٠ –	٠,٧٢٤
حجم المدخرات من قبل الأفراد	٠,٠٣٧ –	٧,٦٢ –	٣,٢٥ –	٠,٠٢٣ *	٠,١٢٧	٣,٤٧٣	١,٤٦٤	٠,٢٠٣	٠,٠٨٣ –	٧,٢٤ –	٣,٤٢٠ –	٠,٠١٩ *
حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	٠,١٨١	١٥,٢٤	٤,١٤	٠,٠٠٩ **	٠,٩٣٠ –	١٠,٢١–	٢,٧٤–	٠,٠٤٠	٠,٤٥٧	١٦,١٥١	٤,٨٦٥	٠,٠٠٥ **
حجم الائتمان المقدم كنسبة من القروض الممنوحة	٠,١٥٩ –	٥,١٣–	٣;٨٤ –	٠,٠١٢ *	٠,٨٤٧	٣,٥٦٧	٢,٦٤٣	٠,٠٤٦	٤,٤٣٤ –	٥,٨٧٧ –	٤,٨٧٦ –	٠,٠٠٥ **
الزيادة في الشمول المالي المؤسسي	٠,٠٨٦ –	٢,٤٨ –	٥,٢٤ –	٠,٠٠٣ **	٠,٣٣٥	١,٢٦٧	٢,٦٤٦	٠,٠٤٦	٠,٢١٢ –	٢,٥٧٩ –	٦,٠٣٤ –	٠,٠٠٢ **
معامل الارتباط المتعدد MCC	٠,٩٧٤				٠,٩٧٤				٠,٩٧٩			
معامل التحديد R^2	٠,٩٥٠				٠,٩٤٨				٠,٩٥٩			
درجات الحرية	(١١- ٤)				(١١- ٤)				(١١- ٤)			
قيمة (F) المحسوبة	٩,٤١٥				٩,١٩٦				١١,٦٥٩			
مستوي المعنوية	٠,٠١٢ *				٠,٠١٢ *				٠,٠٠٧ **			

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي .

** مستوي المعنوية أقل من ٠,٠١ طبقاً لاختبارات ت T-Test.

* مستوي المعنوية أقل من ٠,٠٥ طبقاً لاختبارات ت T-Test.

٤/٥- نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السيولة واختبار الفرض الثالث من فروض البحث:

ينص الفرض الثالث من فروض البحث على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي وتحسين مؤشرات السيولة بالبنوك التجارية المصرية "، ومن خلال عرض نتائج تحليل الانحدار بالجدول التالي رقم (٨) يتبين ما يلي :

- كشفت نتائج أسلوب الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٥% بين محددات الشمول المالي ومؤشر إجمالي الودائع / إجمالي الأصول كأحد مؤشرات السيولة بالبنوك التجارية محل الدراسة مأخوذة بصورة إجمالية ، حيث أن قيمة (F) المحسوبة (٦,٩٤٨) ودرجة المعنوية.Sig (٠,٠٢٣)، وأن هذه العلاقة تمثل ٩٦,٦ % وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٩٣٣) مما يعني أن المتغيرات المستقلة- محددات الشمول المالي- تفسر ٩٣,٣ % من المتغير التابع.
- كما أكدت نتائج أسلوب الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ١% بين محددات الشمول المالي ومؤشر إجمالي القروض / إجمالي الودائع كأحد مؤشرات السيولة بالبنوك التجارية محل الدراسة مأخوذة بصورة إجمالية ، حيث أن قيمة (F) المحسوبة (١٨,٣٤٤) ودرجة المعنوية.Sig (٠,٠٠٢)، وأن هذه العلاقة تمثل ٩٨,٧ % وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٩٧٣) مما يعني أن المتغيرات المستقلة- محددات الشمول المالي- تفسر ٩٧,٣ % من المتغير التابع.
- وبالنظر في الجدول رقم (٨) يتضح أن معامل الانحدار جاء سلبياً لكل من عدد بطاقات الائتمان المصدرة والمستخدمة، وحجم القروض الممنوحة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وحجم المحفظة الائتمانية بالبنك وبين مؤشر إجمالي الودائع/إجمالي الأصول وذلك بقيمة - ٣,٩٤٤ ، - ٠,٣٧٥ ، - ٠,٦٥٤ على التوالي. بينما جاء معامل الانحدار موجباً بين هذه المحددات الثلاثة وبين مؤشر إجمالي القروض / إجمالي الودائع وذلك بقيمة ٤,٧٩٠ ، ٠,١٩٨ ، ٠,٤١٠ على التوالي.

وفي ضوء نتائج تحليل الانحدار المتعدد السابقة يمكن قبول الفرض الثالث من فروض البحث حيث يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي بأبعاده المختلفة وتحسين مؤشرات السيولة بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، وفقاً لمؤشري (إجمالي الودائع / إجمالي الأصول ، إجمالي القروض / إجمالي الودائع).

جدول رقم (٨)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السيولة بالبنوك التجارية محل الدراسة.

المتغيرات	إجمالي الودائع / إجمالي الأصول				إجمالي القروض / إجمالي الودائع			
	معامل الانحدار B	قيمة بيتا Beta	قيمة (t) المحسوبة	المعنوية Sig.	معامل الانحدار B	قيمة بيتا Beta	قيمة (t) المحسوبة	المعنوية Sig.
ثابت الدالة Constant	٧١,٠٤٩	–	٦,٣٩٢	٠,٠٠١ **	٤٧,٣٠٨	–	٤,٨٥٩	٠,٠٠٥ **
عدد الحسابات المصرفية للبالغين	– ٠,٠٠١	– ٦,٢١٠	– ٢,١٠٦	٠,٠٨٩	٠,٠٠٠	– ١,٣٢٧	– ٠,٧١٦	٠,٥٠٦
عدد بطاقات الائتمان للبالغين	– ٣,٩٤٤	– ٠,٣٥١	– ٠,٥٢٦	٠,٦٢١	٤,٧٩٠	٠,٣٠٦	٠,٧٣٠	٠,٤٩٨
عدد بطاقات الخصم للبالغين	٠,٠٠١	٦,٧٩٠	٢,٠٩٨	٠,٠٩٠	٠,٠٠٠	٠,٨٩٥	٠,٤٤٠	٠,٦٧٨
عدد حسابات Phone Cash للبالغين	٢,٩٠١	٠,٠٢٣	٠,٠٥٣	٠,٩٥٧	– ٤,١٤٧	– ٠,٢٤٠	– ٠,٨٦٥	٠,٤٢٧
عدد الفروع المصرفية	٠,٠٤١	٠,٩٣٣	٠,٩٩٨	٠,٣٦٤	٠,٠٣٢	٠,٥١١	٠,٨٧٠	٠,٤٢٤
عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs	٠,٠٠٨	١,٣٥٦	١,٤١٩	٠,٢١٥	– ٠,٠٠٦	– ٠,٦٨٨	– ١,١٤٥	٠,٣٠٤
حجم القروض الممنوحة للأفراد	– ٠,٣٧٥	– ١٠٤,٨٥٠	– ٠,٨٠٨	٠,٤٦٤	٠,١٩٨	٣٤,٩٣٤	٠,٤٠٥	٠,٧٠٦
حجم المدخرات من قبل الأفراد	٠,٠٩١	٣,٦٦٠	١,٣٥٢	٠,٢٣٤-	– ٠,١٤٢	– ٤,٠٧٥	– ٢,٣٩٥	٠,٠٦٢
حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	– ٠,٦٥٤	– ١٠,٥٧٨	– ٢,٤٩٤	٠,٠٥٥	٠,٤١٠	٤,٧٥٧	١,٧٨٤	٠,١٣٥
حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة	٠,٦٨٥	٤,٢٤٤	٢,٧٥٦	٠,٠٤٠	– ٠,١٠٠	– ٠,٤٤٥	– ٠,٤٥٩	٠,٦٦٥
الزيادة في الشمول المالي المؤسسي	٠,٢١٢	١,١٨٠	٢,١٦٠	٠,٠٨٣	– ٠,٠٤٩	– ٠,١٩٥	– ٠,٥٦٨	٠,٥٩٥
معامل الارتباط المتعدد MCC	٠,٩٦٦				٠,٩٨٧			
معامل التحديد R^2	٠,٩٣٢				٠,٩٧٣			
درجات الحرية	(١١ – ٤)				(١١ – ٤)			
قيمة (F) المحسوبة	٦,٩٤٨				١٨,٣٤٤			
مستوى المعنوية	٠,٠٢٣ *				٠,٠٠٢ **			

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.

** مستوي المعنوية أقل من ٠,٠١ طبقاً لاختبارات ت T-Test.

* مستوي المعنوية أقل من ٠,٠٥ طبقاً لاختبارات ت T-Test.

٦/٤- نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول واختبار الفرض الرابع والأخير من فروض البحث:

ينص الفرض الرابع من فروض البحث على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي وتحسين جودة الأصول بالبنوك التجارية المصرية "، ومن خلال عرض نتائج تحليل الانحدار بالجدول التالي رقم (٩) يتبين ما يلي :

- كشفت نتائج أسلوب الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٥% بين محددات الشمول المالي ومؤشر القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض كأحد مؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية محل الدراسة مأخوذة بصورة إجمالية ، حيث أن قيمة (F) المحسوبة (٥,٠٩٨) ودرجة المعنوية.Sig (٠,٠٤٣)، وأن هذه العلاقة تمثل ٩٥,٤ % وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٩١١) مما يعني أن المتغيرات المستقلة- محددات الشمول المالي- تفسر ٩١,١ % من المتغير التابع.
- في حين كشفت نتائج أسلوب الانحدار المتعدد عن عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٥% بين محددات الشمول المالي ومؤشر مخصصات القروض / القروض غير المنتظمة كأحد مؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية محل الدراسة مأخوذة بصورة إجمالية ، حيث أن قيمة (F) المحسوبة (٢,٦٠٣) ودرجة المعنوية.Sig (٠,١٥١) وهي أكبر من ٥%، وأن هذه العلاقة تمثل ٩١,٦ % وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٨٣٩) مما يعني أن المتغيرات المستقلة- محددات الشمول المالي- تفسر ٨٣,٩ % من المتغير التابع. ويفسر الباحث ذلك بالتزام البنوك التجارية محل الدراسة بحساب المخصصات لمواجهة القروض غير المنتظمة وفقاً لمتطلبات معيار IFRS9 بصرف النظر عن التوسع في خدمات الشمول المالي أم لا.
- وبالنظر في الجدول رقم (٩) يتضح أن معامل الانحدار جاء موجباً لكل من حجم القروض الممنوحة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وحجم المحفظة الائتمانية بالبنك وبين القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض وذلك بقيمة ٠,٤٠٣ ، ٠,١٣٦ على التوالي. وكذلك جاء معامل الانحدار موجباً بين هذه المحددات وبين مخصصات القروض / القروض غير المنتظمة وذلك بقيمة ٠,٠٥٠،٠,١٥٦ على التوالي. الأمر الذي يشير إلى أن التوسع في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة يترتب عليه زيادة حجم القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض.

وفي ضوء نتائج تحليل الانحدار المتعدد السابقة يمكن قبول الفرض الرابع من فروض البحث حيث يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي بأبعاده المختلفة وتحسين مؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، وفقاً لمؤشر (القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض).

جدول رقم (٩)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية محل الدراسة.

المتغيرات	القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض				مخصصات القروض / القروض غير المنتظمة			
	معامل الانحدار B	قيمة بيتا Beta	قيمة (t) المحسوبة	المعنوية Sing.	معامل الانحدار B	قيمة بيتا Beta	قيمة (t) المحسوبة	المعنوية Sing.
ثابت الدالة Constant	٩,٥٣٥	–	٣,٠٧٤	٠,٠٢٨	١,٣٤٨	–	١,٠٧٥	٠,٣٣٢
عدد الحسابات المصرفية للبالغين	٠,٠٠٠	٧,٤٥٧	٢,١٩٣	٠,٠٨٠	٣,٤٥٣ –	٥,٧٤١–	١,٢٥٧ –	٠,٢٦٤
عدد بطاقات الائتمان للبالغين	١,٦٠٩ –	٠,٥٩٢ –	٠,٧٦٩ –	٠,٤٧٦	٦,٤٦١	٠,٧٩٠	٠,٧٦٤	٠,٤٧٩ –
عدد بطاقات الخصم للبالغين	٠,٠٠٠	٦,١٣٦ –	١,٦٤٤ –	٠,١٦١	٢,٨٦٣	٤,٢٧٤	٠,٨٥٢	٠,٤٣٣
عدد حسابات Phone Cash للبالغين	٢,٠٩٥ –	٠,٦٩٨ –	١,٣٧٢ –	٠,٢٢٩	٦,٦٤٠	٠,٧٣٤	١,٠٧٥	٠,٣٣١
عدد الفروع المصرفية	٠,٠٢٠ –	١,٨٣٤ –	١,٧٠٢ –	٠,١٥٠	٠,٠٠٠	٠,٠٤٥	٠,٠٣١	٠,٩٧٦
عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs	٠,٠٠٣ –	١,٩٨٢ –	١,٧٩٨ –	٠,١٣٢	٠,٠٠١	٣,١٤٥	٢,١٢٥	٠,٠٨٧
حجم القروض الممنوحة للأفراد	٠,٤٠٣	١٣٠,٢٣	٠,٨٨٢	٠,٤٢٨	٠,١٥٦	٦٧,٤٩٧	٠,٣١٥	٠,٧٦٨٠
حجم المدخرات من قبل الافراد	٠,٠١٦ –	٢,٦٨٨ –	٠,٨٦١ –	٠,٤٢٩	٠,٠٠٩	٤,٧٠٧	١,١٢٣	٠,٣١٣
حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	٠,١٣٦	٩,٠٦١	١,٨٥٢	٠,١٢٣	٠,٠٥٠	١١,٠٤٥	١,٦٨١	٠,١٥٤
حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة	٠,١٧٣ –	٤,٤٣٢ –	٢,٤٩٥ –	٠,٠٥٥	٠,٠٥١	٤,٣٦٧	١,٨٣٠	٠,١٢٧
الزيادة في الشمول المالي المؤسسي	٠,٠٧٢ –	١,٦٥٣ –	٢,٦٢٤ –	٠,٠٤٧	٠,٠١١	٠,٨٧٥	١,٠٣٤	٠,٣٤٨
معامل الارتباط المتعدد MCC	٠,٩٥٤				٠,٩١٦			
معامل التحديد R^2	٠,٩١١				٠,٨٣٩			
درجات الحرية	(١١ – ٤)				(١١ – ٤)			
قيمة (F) المحسوبة	٥,٠٩٨				٢,٦٠٣			
مستوي المعنوية	٠,٠٤٢ *				٠,١٥١			

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي . ** مستوي المعنوية أقل من ٠,٠١ طبقاً لاختبارات ت T-Test. * مستوي المعنوية أقل من ٠,٠٥ طبقاً لاختبارات ت T-Test.

٤/٧- تحليل بيانات الشمول المالي لإجمالي القطاع المصرفي المصري بخلاف البنك المركزي:

- في إطار حرص الباحث على بيان مؤشرات الشمول المالي بالقطاع المصرفي المصري وتداعياته على مؤشرات السلامة المالية يوضح الجدول التالي رقم (١٠) صورة كاملة عن مؤشرات الشمول المالي بالقطاع المصرفي المصري بخلاف البنك المركزي ، حيث بلغت عدد البنوك ٣٨ بنك خلال الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ بينما تزايدت عدد الفروع من ٣٧١٠ عام ٢٠١٤ إلى ٤٢٢٠ فرع بنهاية عام ٢٠١٨ وقد بلغ متوسط الكثافة المصرفية (عدد السكان البالغين/ وحدة مصرفية) حوالي ٢٣٥٠٠ فرد تستفيد من الخدمات المصرفية، وكذلك تزايد عدد بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان المقدمة للعملاء من ١٣,٩ مليون عام ٢٠١٤ إلى ١٥,٤ مليون عام ٢٠١٨ و ٢,٣ مليون إلى ٣,٩ مليون بطاقة على التوالي . فضلاً عن زيادة عدد ماكينات الصراف الآلى ATMs من ٦٨٧٠ عام ٢٠١٤ إلى ١٢٢٠٠ ماكينة بنهاية عام ٢٠١٨ والتي تعطي دلالة حقيقية عن رغبة البنوك التجارية في الانتشار والتغلغل بكافة الأقاليم والأماكن التي تخدم الفئات المهمشة، كما ارتفع عدد نقاط البيع p.o.s من ٥١٣٨٤ نقطة عام ٢٠١٤ إلى ٧٧٤٧٩ نقطة عام ٢٠١٨م.
- ومن جانب أخر وفي سياق عرض وتحليل مؤشرات السلامة المالية بالقطاع المصرفي المصري يتضح تحسن في كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة، حيث زادت القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر من ١٣,٩% عام ٢٠١٤إلى ١٦,٢% عام ٢٠١٨، وكذلك قيام البنوك التجارية بتطبيق نسبة الرافعة المالية وفقاً لمقررات بازل-٣ عام ٢٠١٦والتي أقرت معدل ٣% كنسبة استرشاديه وقد استطاعت البنوك المصرية تجاوز هذه النسبة حيث بلغت ٤,٨% عام ٢٠١٦ ثم زات إلى ٦,٣% عام ٢٠١٧ وأخيراً ٦,٤% عام ٢٠١٨. وفي سياق مؤشرات جودة الأصول تبين قدرة البنوك التجارية المصرية على التحكم في مستوى القروض غير المنتظمة /إجمالي القروض حيث انخفض المؤشر من ٨,٥% عام ٢٠١٤ إلى ٣,٩% عام ٢٠١٨ وكذلك بلغ متوسط مخصصات القروض لمواجهة القروض غير المنتظمة حوالي ٩٨% الأمر الذي يعكس قدرة البنوك على مواجهة الخسائر المحتملة نتيجة القروض غير المنتظمة من خلال المخصصات التي تم تكوينها. كما حققت البنوك المصرية مؤشرات ربحية جيدة حيث بلغ المتوسط الحسابي للعائد على الأصول خلال فترة الدراسة ١,٥٦%، كما يمثل المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية ٢٣,٤٤% ، وكذلك المتوسط الحسابي لصافي هامش العائد ٤,٠٢% خلال فترة الدراسة. وأخيراً انعكست مؤشرات الشمول المالي على مؤشرات السيولة حيث بلغ متوسط إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول نسبة ٧٨,٢% ، وكذلك يمثل المتوسط الحسابي لإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع نسبة ٤٤,٥%.

جدول رقم (١٠)

بيانات الشمول المالي لإجمالي القطاع المصرفي المصري بخلاف البنك المركزي

المتغيرات / فترة الدراسة	٢٠١٥	٢٠١٦	متوسط	٢٠١٧	٢٠١٨	التمييز
المتغيرات المستقلة: ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي: (x)						
عدد البنوك العاملة في مصر	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	بنك
عدد الفروع والوحدات المصرفية بالجمهورية	٣٧١٠	٣٧٦٦	٣٨٨٢	٤٠٠٩	٤٢٢٠	فرع
الكثافة المصرفية (عدد السكان البالغين بالألف / وحدة مصرفية)	٢٣,٤	٢٣,٦	٢٣,٤	٢٣,٧	٢٣,٣	ألف فرد/ وحدة
إجمالي عدد العاملين	١٠٥,٥	١٠٧	١١٠,٣	١١١,٥	١١٧,٥	ألف موظف
عدد بطاقات الخصم للبالغين	١٣,٩	١٦,٢	١٣,٢	١٧,٥	١٥,٤	مليون بطاقة
عدد البطاقات المدفوعة مقدما	٠	٠	٨,٣	١٠	١١,٧	مليون بطاقة
عدد بطاقات الائتمان للبالغين	٢,٣	٢,٦	٣,٨	٥,٨	٣,٩	مليون بطاقة
عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs	٦٨٧٠	٧٨٥٥	٩٠٣١	١٠٧٠٧	١٢٢٠٠	ماكينة
عدد نقاط البيع p.o.s	٥١٣٨٤	٥٥٨٧٦	٦٤٣٤٩	٦٨٦٣٠	٧٧٤٧٩	نقطة
المتغيرات التابعة: معدلات الأداء المصرفي وفقا لمؤشرات السلامة المصرفية: (y)						
البعد الأول : كفاية رأس المال:						
القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	١٣,٩	١٤,٥	١٤	١٤,٧	١٦,٢	%
الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	١١,٨	١٢,٤	١١,٩	١١,٧	١٣,٢	%
رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	١١,٤	١٢,١	١١,٧	٩,٢	٩,٦	%
الرافعة المالية(النسبة الاسترشادية ٣%)	٠	٠	٤,٨	٦,٣	٦,٤	%
البعد الثاني : مؤشرات جودة الأصول :						
القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	٨,٥	٧,١	٦	٤,٩	٣,٩	%
مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة	٩٨,٩	٩٩	٩٩,١	٩٨,٣	٩٨	%
البعد الثالث: مؤشرات الربحية:						
العائد على متوسط الاصول	١,٣	١,٥	٢	١,٥	١,٥	%
العائد على متوسط حقوق الملكية	١٨,٩	٢٤,٤	٣٠,٩	٢١,٥	٢١,٥	%
صافي هامش العائد	٣,٧	٤	٤,٦	٣,٩	٣,٩	%
البعد الرابع: مؤشرات السيولة :						
إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	٨٤,٦	٨٤	٧٩,٦	٧٢,٦	٧٠,٢	%
إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	٤٠,٨	٤٠,٩	٤٧	٤٦	٤٧,٨	%

المصدر : البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية، ٢٠١٩.

سابعاً : النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية:

في اطار عرض وتحليل المحاور الرئيسية التي تحقق أهداف البحث، ومن واقع الدراسة التطبيقية للبنوك التجارية عينة البحث، يمكن للباحث استخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات والدراسات المستقبلية وذلك على النحو التالي:

١- نتائج الدراسة:

- كشفت الدراسة النظرية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١/١- تسهم ابتكارات التكنولوجيا المالية في تغيير هيكل الخدمات المالية بشكل عام ومنهجية وآليات تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بشكل خاص، الأمر الذي يجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمناً وشفافيةً وإتاحة لهذه الخدمات، فضلاً عن تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء.

١/٢- تساعد ابتكارات التكنولوجيا المالية في ترشيد تكاليف الخدمات المالية المقدمة للأفراد والمؤسسات بمختلف المواقع والقطاعات، مقارنة بتكاليف تقديمها عبر الفروع التقليدية. ومن ثم تحقق ميزة تنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في هذا المجال.

١/٣- تدعم ابتكارات التكنولوجيا المالية بشكل رئيسي زيادة الاختراق المصرفي والتوسع في خدمات الشمول المالي لقطاع عريض من الفئات المهمشة التي يصعب الوصول إليها بالشكل التقليدي.

١/٤- يرتكز نجاح الشمول المالي على مدى تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي وتحسين أنظمة الائتمان وتسهيل أنظمة الضمانات، وكذلك وضع إطار واضح لتأسيس بنية تحتية مالية وشبكات متطورة في المناطق المهمشة. بالإضافة إلى أهمية سن تشريعات مصرفية جديدة وخلق بيئة تنظيمية واضحة بشأن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لتعزيز سبل إمدادها بخدمات الشمول المالي.

١/٤- يعزز الشمول المالي إجراءات حماية حقوق العملاء من خلال إعداد السياسات والتعليمات لضمان الشفافية والافصاح التام عن المنتجات والخدمات وشروطها وأحكامها تحقيقاً للعدالة وعدم التمييز بين العملاء.

١/٥- أكدت معظم الدراسات(Bose et al.,2016;Park, & Mercado, 2018; Shihadeh et al.,2018; Ismail et al.,2018)على أهمية وموضوعية قياس مستويات الشمول المالي من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية(إمكانية الوصول أو النفاذ Access ، وإتاحة الخدمات Availability ، وأخيراً استخدام الخدمات المالية Usage) في حين اختلفت هذه الدراسات فيما بينها بشأن عدد المتغيرات الفرعية لقياس كل بعد من هذه الأبعاد.

٦/١- كشفت بعض الدراسات السابقة(Iqra et al.,2015;Kumar,2018;Shihadeh et al.,2018)عن وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمحددات الشمول المالي على كل من تحسين الربح الاجمالي السنوي الذي يحققه البنك من جراء تقديم منتجات وخدمات الشمول المالي ، وكذلك تحسين معدل العائد على الأصول.

٧/١- أكدت مقررات بازل ٣ للرقابة المصرفية من خلال المبدأ رقم ٢٨بعنوان " متطلبات الإفصاح والشفافية " على ضرورة قيام البنوك المركزية كسلطة إشرافيه ورقابية بإلزام البنوك والجماعات المصرفية بنشر المعلومات الكمية والنوعية عن الشمول المالي بانتظام وعلى أساس موحد ومناسب، بحيث يسهل الوصول إليها والتحقق من حالتها المالية وأدائها ومدى تعرضها للمخاطر، وكذلك الإستراتيجيات التي تتبناها لإدارة تلك المخاطر ومدى تطبيقها لقواعد حوكمة الشركات.

٨/١- من واقع قيام الباحث بدراسة وتحليل التقارير السنوية للبنوك التجارية المصرية، لا تفصح القوائم والتقارير المالية لكافة المؤسسات المصرفية إفصاحاً كاملاً ومنفصلاً ومنتظماً عن المعلومات الكمية والنوعية للشمول المالي.

- كشفت الدراسة التطبيقية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

٩/١- وجود فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية من حيث الملكية بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي وذلك لصالح البنوك العامة يليها الفروع الأجنبية ثم البنوك الخاصة، وبين تحسين الأداء المصرفي خاصة فيما يتعلق بصافي العائد على متوسط حقوق الملكية كأحد مؤشرات الربحية، وكذلك إجمالي القروض/ إجمالي الودائع كأحد مؤشرات السيولة.

١٠/١- وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين محددات الشمول المالي ومعدلات الأداء المصرفي من حيث: مؤشرات الربحية ، والسيولة، ومؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية محل الدراسة، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠١، و ٠,٠٥.

١١/١- وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي بأبعاده المختلفة وتحسين معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، من حيث: مؤشرات الربحية ، ومؤشرات السيولة ، ومؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية محل الدراسة، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠١، و ٠,٠٥.

١٢/١- شهد القطاع المصرفي المصري تطور ملحوظ في استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي خاصة فيما يتعلق بزيادة أعداد ماكينات الصراف الألى ATMs وكذلك زيادة أعداد نقاط البيع p.o.s فضلاً عن تزايد استخدام خدمات Phone Cash، الأمر الذي يسهم في تحسين مؤشرات السلامة المالية والاستقرار المالي بالقطاع المصرفي، و يضعها على خارطة تفعيل الشمول المالي على المستوى الاقليمي والدولي.

٢- توصيات الدراسة :

انطلاقاً من نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

١/٢- ضرورة قيام البنوك المصرية بتوظيف ابتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تلبي الاحتياجات اليومية للعملاء، وتحديد آليات الاستفادة من هذه الابتكارات في استغلال التمويل والاستثمار المتوفر بالبنك لاستقطاب قاعدة عملاء جدد خاصة من الفئات المهمشة.

٢/٢- توجيه أنظار البنوك المصرية نحو الاستفادة من تجارب المؤسسات المالية الدولية في تقديم ابتكارات تكنولوجيا مالية تعمل على تعزيز ثقافة التعامل بالنقود الالكترونية كثقافة جديدة تحد من مخاطر نقل الأموال التقليدية، وتبني استراتيجيات فعالة لتشجيع المبدعين للاستمرار في ريادة هذه الابتكارات التكنولوجية.

٣/٢- ضرورة قيام البنوك المصرية بإنشاء قاعدة بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية لقياس مستويات الشمول المالي بجانبي العرض والطلب للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٤/٢- حث البنوك المصرية على تطبيق النماذج الكمية لقياس مستويات الشمول المالي، وتداعيات التوسع فيه على تحسين الأداء المصرفي من جهة، والاستقرار المالي بالقطاع المصرفي ككل من جهة أخرى.

٤/٢- يتعين على البنوك المصرية الافصاح عن معدلات العائد الفعلية السنوية وأسعار الخدمات المصرفية بمواقعها الالكترونية ، وكذلك ضمن المراسلات الخاصة والنشرات المرسلة للعملاء، كما يجب الافصاح عن جميع القواعد والأحكام المتعلقة بكافة الخدمات المصرفية الالكترونية.

٥/٢- يجب على البنوك المصرية إصدار تقرير مفصل ومنفصل بشكل دوري منتظم ، بحيث يشمل المعلومات الكمية والمالية عن الشمول المالي وانعكاساتها على معدلات الأداء المصرفي وبما يتوافق مع متطلبات بازل٣ للرقابة المصرفية ومعايير المحاسبة المصرية والدولية IFRS .

٦/٢- ضرورة تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي وتحسين أنظمة الائتمان وتسهيل أنظمة الضمانات، وذلك من خلال قيام البنك المركزي المصري بوضع إطار واضح لتأسيس بنية تحتية مالية وشبكات متطورة في المناطق المهمشة.

٧/٢- ضرورة قيام البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية بسن القوانين والتشريعات المصرفية الجديدة وخلق بيئة تنظيمية واضحة بشأن ضوابط ومحددات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لتعزيز سبل إمدادها بخدمات الشمول المالي.

٨/٢- قيام البنك المركزي المصري بإطلاق المزيد من المبادرات التي تدعم الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية وتعزيز نشر الخدمات المالية الرقمية، وكذلك حث البنوك المصرية على استمرارية تفعيل استراتيجيات الشمول المالي التي تدعم التنمية المستدامة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

٩/٢- ضرورة قيام الجهات الرقابية بتعزيز إجراءات حماية حقوق العملاء من خلال إعداد السياسات والتعليمات لضمان الشفافية والإفصاح التام عن المنتجات والخدمات وشروطها، وذلك تحقيقاً للعدالة وعدم التمييز بين العملاء خاصة فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات المصرفية الالكترونية.

١٠/٢- حث الجامعات والمؤسسات الأكاديمية على إلقاء المحاضرات وتنظيم المؤتمرات وعقد ورش العمل التدريبية بشأن استراتيجيات الشمول المالي ودوره في تحسين الأداء المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي، وكذلك تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية للدولة ككل.

٣- الدراسات المستقبلية التي ترتبط بمجالات البحث:

يمكن للباحثين اجراء مزيد من الدراسات والبحوث التي ترتبط بمحددات الشمول المالي وتأثيره على مهنة المحاسبة والمراجعة في كل من:

١/٣- قياس أثر تطبيق استراتيجيات الشمول المالي على تعظيم قيمة المنشأة- دراسة تطبيقية بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية.

٢/٣- نموذج محاسبي مقترح لأثر قياس محددات الشمول المالي على ضوابط منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – دراسة تطبيقية.

٣/٣- آليات الافصاح المتكامل عن مؤشرات الشمول المالي كمدخل مقترح لتحقيق الاستقرار المالي الكلي – دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٤/٣- منهجية استخدام أساليب المحاسبة الادارية الاستراتيجية كمدخل للرقابة على التكاليف وترشيد قرارات الشمول المالي – دراسة تطبيقية بالمؤسسات المالية.

٥/٣- محددات تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية كمدخل مقترح لتقييم استراتيجيات الشمول المالي بالبنوك التجارية في اطار مقررات بازل٣ – دراسة ميدانية.

٦/٣- تأثير استخدام نموذج خماسي الغش لمراجعة أنشطة الشمول المالي على تحسين جودة عملية المراجعة – دراسة تطبيقية بشركات المراجعة المصرية.

مراجع البحث

أ- المراجع العربية :

- الدوريات العلمية :

١. إبراهيم ، محمد زيدان ؛ الصعيدي ، شريف سعد (٢٠١٨)، " أثر مقررات بازل٣ على قيمة البنك لتعزيز استقرار الشمول المالي- بالتطبيق على البنوك التجارية العاملة في مصر " ، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٢. السيد ، محمد يحي فوزي؛ محمد، أحمد متولي بدير (٢٠١٨)، " فرص ومخاطر التكنولوجيا المالية في القطاع المالي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري " ، المعهد المصرفي المصري ، البنك المركزي المصري، العدد الرابع.

٣. عبد المتعال، عزه (٢٠١٨)، " دور نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات في تفعيل متطلبات الشمول المالي في إطار رؤية مصر المستقبلية ٢٠٣٠ " ، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٤. عطية ، أحمد عايش (٢٠١٨)، " تفعيل متطلبات الشمول المالي من خلال استخدام الحوسبة السحابية وتأثير ذلك محاسبياً " ، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٥. صالح، محمد أحمد محمد ؛ عثمان، ياسمين مجدي رجب (٢٠١٨)، " تأثير تطبيق الشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي: دراسة تطبيقية " ، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٦. واصل، علياء عبد الحميد محمد (٢٠١٨)، " دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً في تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحقيق استراتيجية مصر ٢٠٣٠ " ، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

- الاصدارات والنشرات المصرفية:

٧. اتحاد الصناعات المصرية ؛ اتحاد بنوك مصر (٢٠١٦)، " مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي " ، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

٨. البنك المركزي المصري (٢٠١٤)، " القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت في القطاع المصرفي المصري" ، قطاع التعليمات الرقابية.

٩. ..... (٢٠١٨)، " دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي " ، قطاع الرقابة والاشراف، إدارة التعليمات الرقابية.

١٠. ..... (٢٠١٩)، " تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك " ، قطاع الرقابة والاشراف، إدارة التعليمات الرقابية .

١١. ..... (٢٠١٩)، " النشرة الاحصائية الشهرية " ، العدد ٢٦٥.
١٢. البنك الأهلي المصري (٢٠١٥)، " الثورة الرقمية في البنوك " ، قطاع الدراسات المصرفية والمالية.
١٣. .....(٢٠١٥)، " أثار توسع تطبيقات الخدمات المصرفية الالكترونية " ، قطاع الدراسات المصرفية والمالية.
١٤. ..... (٢٠١٧)، " النشرة الاقتصادية" ، العدد الرابع ، المجلد ٦٧.
١٥. ..... (٢٠١٨)، " النشرة الاقتصادية" ، العدد الثاني ، المجلد ٦٨.
١٦. ..... (٢٠١٨)، " النشرة الاقتصادية" ، العدد الرابع ، المجلد ٦٩.
١٧. ..... (٢٠١٩)، " النشرة الاقتصادية" ، العدد الأول ، المجلد ٦٩.

ب- المراجع الأجنبية :

- **Periodicals:**

1. Ahmed, M., Mostak and Mallick, Sushanta K., (2017), Is Financial Inclusion Good For Bank Stability, International Evidence, ***Journal of Economic Behavior & organization***, Available at: http://dx.doi.org/10.1016/j.jebo.2017.07.027.
2. Allen, F., Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Peria, M.S.M. (2016), The foundations of financial inclusion: understanding ownership and use of formal accounts. **Journal of Finance** , 27, 1-30.
3. Basel Committee on Banking Supervision Consultive Document, (2016), Guidance on the application of the Core principles for effective banking supervision to the regulation and supervision of institutions relevant to financial inclusion , Issued for comment by 31 March, ***Bank for International Settlements,*** 1-48 .
4. Beck, T., Chen, T., Lin, C., & Song, F. M. (2016), Financial innovation: The bright and the dark sides. ***Journal of Banking & Finance***, 72, 28-51.
5. Bose, S., Saha, A., Khan, H. Z., & Islam, S. (2017), Non-financial disclosure and market-based firm performance: The initiation of financial inclusion. **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 13(3), 263-281.
6. Buchak,G. & Seru,A.(2017), Fin Tech, Regulatory Arbitrage, and the Rise of Shadow Banks. ***NBER Working Papers*** , NO 23288.
7. Cheng,Y.W.,Hsu,S.Y.,Lo,C.P.(2017),Innovationandimitation:competitionbet weenthe US and China on third-party payment technology. **J. Chin. Econ. Foreign Trade Stud.** 10 (3), 252–258.
8. Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018), The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. ***The World Bank.***
9. Ehi Eric Esoimeme, (2017), A critical analysis of the effects of the Central Bank of Nigeria foreign exchange policy on financial inclusion, anti-money laundering measures and fundamental rights, ***Journal of Money Laundering Control***, 20(4), 417-427.

10. González-Páramo, J. M. (2017), Financial innovation in the digital age: Challenges for regulation and supervision. *Revista de Estabilidad Financiera*, 32, 30.
11. Henry, N., Pollard, J., Sissons, P., Ferreira, J., & Coombes, M. (2017), Banking on exclusion: Data disclosure and Geographies Of UK personal lending markets. **Environment and Planning A**, 49(9), 2046-2064.
12. Iqra, I. and Samreen, L. (2015), Impact of Financial Inclusion On Banks Profitability: An empirical study of banking sector of Karachi, Pakistan. **International Journal of Management Sciences and Business Research**, Oct2015 ISSN (2226-8235) Vol-4, Issue 10. Jinnah University for Women.
13. Khan, S. (2017), Technological Change, Financial Innovation, and Diffusion in Indian Banking Sector–A Move towards the Next Orbit. ***International Journal of Scientific Research and Management***, 5(7), 6075-6091.
14. Kumar, N. (2018), Financial Inclusion and its Determinants : Evidence From India , ***Journal of economic Policy*** , Vol .5 issue : 1,pp4-19.
15. Maurer, B., Musaraj, S., & Small, I. (Eds.). (2018), Money at the Margins: Global Perspectives on Technology, Financial Inclusion, and Design (Vol. 6). ***Berghahn Books***.
16. Mitton, L. (2018), Financial inclusion in the UK: Review of policy and practice. York: Joseph Rowntree Foundation.
17. Morgan, Peter J., and Pontines, (2018), Financial Stability and Financial Inclusion: The Case of SME Lending, **The Singapore Economic Review**, Vol. 3, No. 1.
18. Ozili, Peterson K., (2018), "Impact of digital finance on financial inclusion and stability", Borsa Istanbul Review, **available\at: http://www.elsevier.com/journals/borsa-istanbul-review/2214-8450.**
19. Park, C.Y., & Mercado, J. R.V. (2018), Financial Inclusion: New Measurement and Cross-Country Impact Assessment.
20. Rajapathirana, R. J., & Hui, Y. (2018). Relationship between innovation capability, innovation type, and firm performance. **Journal of Innovation & Knowledge**, 3(1), 44-55.
21. Sanderson, A., Mutandwa, L., & Le Roux, P. (2018), A Review of Determinants of Financial Inclusion. ***International Journal of Economics and Financial Issues***, 8(3), 1.
22. Shihadeh, F. H., Hannon, A., Guan, J., Haq, I. U., & Wang, X. (2018), Does Financial Inclusion Improve the Banks' Performance? Evidence from Jordan. *In Global Tensions in Financial Markets* , ***Emerald Publishing Limited,***117-138.
23. Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2018), Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis. Australasian Accounting, ***Business and Finance Journal***, 12(1), 34-46.
24. Teirlinck, P. (2017), Configurations of strategic R&D decisions and financial performance in small-sized and medium-sized firms. ***Journal of Business Research***, 74, 55-65.

25. Tomas J. Solano Urechel', Raúl J. Martelo & Diofanor Acevedo, (2018), Strategies of Technological Innovation in the Financial System, ***Contemporary Engineering Sciences***, 11(18), 861 – 869.
26. United Nations, (2016), "Digital financial inclusion. International telecommunication union (ITU), issue brief series, inter-agency task force on financing for development, July. United Nations. **Available at: http://www.un.org/esa/ffd/wp\content/uploads/2016/01/DigitalFinancial Inclusion_ITU_IATFIssue- Brief.pdf. (Accessed 10 November 2017).**
27. Ureche, T. J. S., Martelo, R. J., & Acevedo, D. (2018), Strategies of Technological Innovation in the Financial System.
28. Xiang, J.Y., Jing, L.B,(2014), Electronic commerce in China: current status, development strategies, and new trends. **Shanxi Sci. Technol.** 3, 71–94.
29. Yao, M., Di, H., Zheng, X., & Xu, X. (2018), Impact of payment technology innovations on the traditional financial industry: A focus on China. ***Technological Forecasting and Social Change.***

- **Conferences:**

30. Abd EL Hafiez, z., (2018),Non – Financial Disclosure and The Initiation of financial inclusion in Egypt : A Working Paper, **In Scientific Conference 2 For Accounting& Auditing Department**, Faculty of Commerce, Alexandria University, pp. 55-74.
31. Ismail, A., Abd EL- Moneim, y.& Ibrahim, A., (2018),Accelerating financial inclusion in Egypt, **In Scientific Conference 2 For Accounting& Auditing Department, Faculty of Commerce**, Alexandria University, pp. 27-53.
32. Ismail, A., Abd EL- wahab, L.& Ibrahim, A., (2018),Measuring financial inclusion in Egypt, **In Scientific Conference 2 For Accounting& Auditing Department**, Faculty of Commerce, Alexandria University, pp. 7-26.

- **Others:**

33. Abbasi, T., & Weigand, H. (2017), The Impact of Digital Financial Services On Firm's Performance: A Literature Review. **Arxiv Preprint Arxiv:1705.10294.**
34. AFI,(2016), Digital Financial Services Basic Terminology. Kuala Lumpur, Malaysia.
35. Alex Bank,(2017), financial inclusion in Egypt, **annual-report.**
36. Babu, R .(2015), **Research Paper** on Financial Inclusion through commercial banks: A road map towards future growth with reference to Krishna district : Andhra Pradesh), 10(2).
37. Bose, S., Bhattacharyya, A. and Islam, S. (2016), Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy. **Publication at:https://www.researchgate.net/publication/302577547.**
38. Chai, S., Chen, Y., Huang, B., & Ye, D. (2018). Social Networks and Informal Financial Inclusion in the People's Republic of China.
39. http://www.albankaldawli.org/ar/topic/Financial Inclusion/overview.

40. Josh, L. & Peter,T.,(2014), The Consequences of Financial Innovation: A Counterfactual Research Agenda, Annual Review of Financial Economics 3, 41-85.
41. Linda, K., (2017), What is Fintech & Why it is Important , **Working Paper**, Vol.1.
42. Ryan, B., (2017), Everything you have wanted to Know about Fintech , **Working Paper**, No.2.
43. Vapulus Blog, Financial Inclusion http://www.vapulus.com/18.6.2018.

ملاحق البحث

بيانات الشمول المالي للبنوك التجارية محل الدراسة التطبيقية

البنك الأهلي المصري (قطاع عام)

المتغيرات / فترة الدراسة	2014	2015	2016	2017	2018	التمييز
المتغيرات المستقلة: ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي: (x)						
البعد الأول: امكانيه الوصول Access:						
عدد الحسابات المصرفية للبالغين	161200	171300	174750	231000	238900	حساب
عدد بطاقات الائتمان للبالغين	57800	61300	76700	101300	123200	بطاقة
عدد بطاقات الخصم للبالغين	131100	140150	148700	191000	198800	بطاقة
عدد حسابات الهواتف الذكية Cash Phone للبالغين	0	0	1310	10566	18199	حساب
البعد الثاني: اتاحه الخدمات Availability:						
عدد الفروع المصرفية	278	292	395	413	456	فرع
عدد ماكينات الصراف الآلى ATMs	1643	2150	2733	3507	4022	ماكينة
البعد الثالث : استخدام الخدمات المالية Usage:						
حجم القروض الممنوحة للأفراد	116	146	221	377	431	مليار
حجم المدخرات من قبل الأفراد	393	448	559	862	1015	مليار
حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	117	147	221	378	433	مليار
حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة	50	58	71	122	185	مليار
التغير في الشمول المالي المؤسسي	6	26	69	167	50	مليار
المتغيرات التابعة: معدلات الأداء المصرفي وفقا لمؤشرات السلامة المصرفية: (y)						
البعد الأول: مؤشرات الربحية:						
العائد على متوسط الاصول	0.66	1.04	2	3.2	6.9	%
العائد على متوسط حقوق الملكية	13	19.2	37.2	21.5	11.2	%
صافي هامش العائد	2.7	2.9	3.7	8	15.9	%
البعد الثاني: مؤشرات السيولة :						
إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	86	86	79.5	63	66	%
إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	29.7	32.8	39.5	44	43	%
البعد الثالث : مؤشرات جودة الأصول :						
القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض	5	4.3	2	2.1	1.9	%
مخصصات القروض / القروض غير المنتظمة	1.12	1.2	2.01	1.12	2.48	%

المصدر : من واقع التقارير المالية المنشورة والصفحة الرسمية للبنك عبر الموقع الالكتروني.

بنك مصر (قطاع عام)

المتغيرات / فترة الدراسة	2014	2015	2016	2017	2018	التمييز
المتغيرات المستقلة: ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي: (x)						
البعد الأول: امكانيه الوصول Access:						
عدد الحسابات المصرفية للبالغين	152200	163300	171000	192200	207300	حساب
عدد بطاقات الائتمان للبالغين	31010	43330	53340	85520	104550	بطاقة
عدد بطاقات الخصم للبالغين	86310	99800	113200	132000	166300	بطاقة
عدد حسابات الهواتف الذكية Cash Phone للبالغين	0	0	1450	12335	19354	حساب
البعد الثاني: اتاحه الخدمات Availability:						
عدد الفروع المصرفية	496	506	517	594	624	فرع
عدد ماكينات الصراف الآلى ATMs	1273	1300	1800	2154	2292	ماكينة
البعد الثالث : استخدام الخدمات المالية Usage:						
حجم القروض الممنوحة للأفراد	54	64	128	179	221	مليار
حجم المدخرات من قبل الافراد	240	290	341	532	670	مليار
حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	55	64	128	180	224	مليار
حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة	27	29	42	55	63	مليار
التغير في الشمول المالي المؤسسي	4	4	58	49	37	مليار
المتغيرات التابعة: معدلات الأداء المصرفي وفقا لمؤشرات السلامة المصرفية: (y)						
البعد الأول: مؤشرات الربحية:						
العائد على متوسط الاصول	1.02	1.32	1.57	1.31	0.48	%
العائد على متوسط حقوق الملكية	14.7	18	24	17.4	6	%
صافى هامش العائد	2.8	3	2.9	2.6	0.72	%
البعد الثاني: مؤشرات السيولة :						
إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	88	88	79	68	76	%
إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	23	22	39	35	34	%
البعد الثالث : مؤشرات جودة الأصول :						
القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض	15.4	7.08	3.57	3.71	2.85	%
مخصصات القروض / القروض غير المنتظمة	1.06	1.1	0.96	1.13	1.14	%

المصدر : من واقع التقارير المالية المنشورة والصفحة الرسمية للبنك عبر الموقع الالكتروني.

البنك التجاري الدولي (قطاع خاص)

المتغيرات / فترة الدراسة	2014	2015	2016	2017	2018	التمييز
المتغيرات المستقلة: إبتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي: (x)						
البعد الأول: امكانيه الوصول Access:						
عدد الحسابات المصرفية للبالغين	157500	192500	227500	280000	328000	حساب
عدد بطاقات الائتمان للبالغين	70000	93000	125000	169000	289000	بطاقة
عدد بطاقات الخصم للبالغين	141250	172000	204500	252000	298000	بطاقة
عدد حسابات الهواتف الذكية Cash Phone للبالغين	0	0	62360	102590	183520	حساب
البعد الثاني: اتاحه الخدمات Availability:						
عدد الفروع المصرفية	135	159	168	174	181	فرع
عدد ماكينات الصراف الآلى ATMs	600	682	748	819	933	ماكينة
البعد الثالث : استخدام الخدمات المالية Usage:						
حجم القروض الممنوحة للأفراد	48.5	57	85	88	106	مليار
حجم المدخرات من قبل الافراد	122	155	232	251	285	مليار
حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	49	57	85	88	106	مليار
حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة	21	25	36.5	39	44.5	مليار
التغير في الشمول المالي المؤسسي	5	7	31	1	13	مليار
المتغيرات التابعة: معدلات الأداء المصرفي وفقا لمؤشرات السلامة المصرفية: (y)						
البعد الأول: مؤشرات الربحية:						
العائد على متوسط الاصول	3.1	1.5	1.3	2.8	3	%
العائد على متوسط حقوق الملكية	40	43.5	46	44	32.3	%
صافى هامش العائد	4.6	2.47	2.23	4.6	5.7	%
البعد الثاني: مؤشرات السيولة :						
إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	84.7	86	86.5	85	83	%
إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	40	37	36.5	35	37	%
البعد الثالث : مؤشرات جودة الأصول :						
القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض	4.7	4	6.7	6.9	4	%
مخصصات القروض / القروض غير المنتظمة	1.4	1.9	1.5	1.5	2.7	%

المصدر : من واقع التقارير المالية المنشورة والصفحة الرسمية للبنك عبر الموقع الالكتروني.

بنك الاسكان والتعمير (قطاع خاص)

المتغيرات / فترة الدراسة	2014	2015	2016	2017	2018	التمييز
المتغيرات المستقلة: ابتكارات التكنولوجيا المالية كمركز لتعزيز الشمول المالي: (X)						
البعد الأول: امكانيه الوصول Access:						
عدد الحسابات المصرفية للبالغين	12205	16117	19887	20113	22110	حساب
عدد بطاقات الائتمان للبالغين	1986	2450	3990	4110	4335	بطاقة
عدد بطاقات الخصم للبالغين	7565	9550	11200	11850	13254	بطاقة
عدد حسابات الهواتف الذكية Cash Phone للبالغين	0	0	0	0	175000	حساب
البعد الثاني: اتاحه الخدمات Availability:						
عدد الفروع المصرفية	62	64	70	85	85	فرع
عدد ماكينات الصراف الآلى ATMs	156	166	174	223	232	ماكينة
البعد الثالث : استخدام الخدمات المالية Usage:						
حجم القروض الممنوحة للأفراد	6.5	7.5	9.3	11.4	13.6	مليار
حجم المدخرات من قبل الافراد	15	12	13.6	41	34	مليار
حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	6.5	7.5	9.3	11.4	13.6	مليار
حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة	1.5	1.6	1.9	4	4.2	مليار
التغير في الشمول المالي المؤسسي	0.5	0.3	1.1	1.8	1.2	مليار
المتغيرات التابعة: معدلات الأداء المصرفي وفقا لمؤشرات السلامة المصرفية: (Y)						
البعد الأول: مؤشرات الربحية:						
العائد على متوسط الاصول	2.1	2.2	2.25	3.5	3.2	%
العائد على متوسط حقوق الملكية	18	21	24.5	47.5	38.5	%
صافى هامش العائد	2.1	4.3	6	6.2	6.25	%
البعد الثاني: مؤشرات السيولة :						
إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	65	48	42.5	79	71	%
إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	43	62.5	55	27	40	%
البعد الثالث : مؤشرات جودة الأصول :						
القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض	10	8.8	7.7	6.8	5.5	%
مخصصات القروض / القروض غير المنتظمة	0.71	0.85	1.4	2.1	2.3	%

المصدر : من واقع التقارير المالية المنشورة والصفحة الرسمية للبنك عبر الموقع الالكتروني.

بنك قطر الوطني الأهلي QNB (فرع أجنبي)

المتغيرات/فترة الدراسة	2014	2015	2016	2017	2018	التمييز
المتغيرات المستقلة: ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي: (x)						
البعد الأول: امكانيه الوصول Access:						
عدد الحسابات المصرفية للبالغين	41170	52880	57310	59350	59830	حساب
عدد بطاقات الائتمان للبالغين	21310	29050	38430	43310	48700	بطاقة
عدد بطاقات الخصم للبالغين	38000	40000	42260	45890	47680	بطاقة
عدد حسابات الهواتف الذكية Cash Phone للبالغين	0	0	1223	2110	2665	حساب
البعد الثاني: اتاحه الخدمات Availability:						
عدد الفروع المصرفية	179	186	207	215	219	فرع
عدد ماكينات الصراف الآلى ATMs	138	139	145	450	460	ماكينة
البعد الثالث : استخدام الخدمات المالية Usage:						
حجم القروض الممنوحة للأفراد	49	61.5	93	113	138	مليار
حجم المدخرات من قبل الافراد	86	109	160	187	207	مليار
حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	49	61.5	93	113	138	مليار
حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة	33	41	67	82	103	مليار
التغير في الشمول المالي المؤسسي	7	12	34	18	22	مليار
المتغيرات التابعة: معدلات الأداء المصرفي وفقا لمؤشرات السلامة المصرفية: (y)						
البعد الأول: مؤشرات الربحية:						
العائد على متوسط الاصول	2.18	2.57	2.5	2.55	3	%
العائد على متوسط حقوق الملكية	18	22	25.8	26.6	28	%
صافى هامش العائد	4.4	4.3	4.4	4.1	4.6	%
البعد الثاني: مؤشرات السيولة :						
إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	84	83	85	85	82	%
إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	57	56	58	60	66.6	%
البعد الثالث : مؤشرات جودة الأصول :						
القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض	3	2.65	2.54	2.17	2.21	%
مخصصات القروض / القروض غير المنتظمة	1.3	1.4	1.75	2.15	1.8	%

المصدر : من واقع التقارير المالية المنشورة والصفحة الرسمية للبنك عبر الموقع الالكتروني.

بنك الاسكندرية كفرع لبنك Sanpaolo (فرع أجنبي)

المتغيرات / فترة الدراسة	2014	2015	2016	2017	2018	التمييز
المتغيرات المستقلة: ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي: (x)						
البعد الأول: امكانيه الوصول Access:						
عدد الحسابات المصرفية للبالغين	51000	68000	85500	103200	121100	حساب
عدد بطاقات الائتمان للبالغين	34000	51000	51300	68800	103800	بطاقة
عدد بطاقات الخصم للبالغين	45500	62200	77600	96100	108450	بطاقة
عدد حسابات الهواتف الذكية Cash Phone للبالغين	0	0	11525	26832	44525	حساب
البعد الثاني: اتاحه الخدمات Availability:						
عدد الفروع المصرفية	210	210	210	210	211	فرع
عدد ماكينات الصراف الآلى ATMs	280	290	300	318	360	ماكينة
البعد الثالث : استخدام الخدمات المالية Usage:						
حجم القروض الممنوحة للأفراد	21	25	30	32	38	مليار
حجم المدخرات من قبل الافراد	36.5	37.5	51.6	63.5	79	مليار
حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	21	25	30	32	38	مليار
حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة	10	12	16.5	17.4	20	مليار
التغير في الشمول المالي المؤسسي	0	2.1	6	0.7	3.5	مليار
المتغيرات التابعة: معدلات الأداء المصرفي وفقا لمؤشرات السلامة المصرفية: (y)						
البعد الأول: مؤشرات الربحية:						
العائد على متوسط الاصول	1.65	2.8	2.7	3.8	3.5	%
العائد على متوسط حقوق الملكية	15.5	26	25	35	31	%
صافى هامش العائد	4.7	6	6	6.8	6.5	%
البعد الثاني: مؤشرات السيولة :						
إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	82	79	82	81	83	%
إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	57.5	66.6	58	50	48	%
البعد الثالث : مؤشرات جودة الأصول :						
القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض	6.69	5.23	6.34	4.17	5.77	%
مخصصات القروض / القروض غير المنتظمة	1.5	1.6	1.45	1.9	1.04	%

المصدر : من واقع التقارير المالية المنشورة والصفحة الرسمية للبنك عبر الموقع الالكتروني.